الفصل الخامس

المذهب الظاهرى نشأته وتطوره بالأندلس حتى سقوط غرناطة

المبحث الأول: نشأة المذهب الظاهرى وتطوره

المبحث الثانى: العلاقة بين المالكية والظاهرية قبل الموحدين

المبحث الثالث: الوضع الاقتصادي والاجتماعي للظاهرية قبل عصر الموحدين

المبحث الرابع: الدولة الموحدية ومذهبها الظاهرى

المبحث الخامس: مناقشة الأقوال التى تنفى عن الموحدين ظاهريتهم

المبحث السادس: المذهب الظاهرى بالأندلس فى عصر بنى نصر

obeikandl.com

obeikandl.com

المبحث الاول: نشأة المذهب الظاهرى وتطوره

نشأ المذهب الظاهرى فى بغداد على يد داود بن على الأصفهانى أول من نادى به ودعا إليه من أهل السنة. ويرجع ظهور المذهب إلى عدة أسباب منها:

أولاً: الإسراف في استخدام القياس والالتزام به والذي أدى الي اتساع الشقاق من الفروع والسنن إلي الأصول، فقد اختلف أصحاب الرأي في التوحيد وصفات الله تعالى وقدرته وفي نعيم أهل الجنة، وعذاب أهل النار وعذاب القبر وفي اللوح المحفوظ... وغير ذلك من الأمور التي لايعلمها إلا الله[1].

ثانياً: تأثر داود بالإمام الشافعى(ت204هـ/819م) فى الأخذ بالنصوص وتعزيزها، مع كثرة رواية السنة فى عصره ؛ مما جعله يتجه للنصوص وحدها، وذلك لأن الشافعى كان يفسر الشريعة بالنصوص مع الحمل عليها بالقياس الجلى فقط[2].

ثالثاً: ازدهار الحركة الباطنية التى تدعو إلى ضرورة وجود إمام مستتر يعلم الناس ما ليس فى وسعهم أن يتعلموه من ظاهر الآيات والأحاديث[3].

وفى عهد الأمير محمد بن عبدالرحمن (238-273هـ/852-886م) عرفت الأندلس المذهب الظاهرى على يد عبدالله بن قاسم بن هلال الذى رحل إلى المشرق والتقى بداود بن على، وأدخل كتبه كلها الأندلس[4]، وفى عهد عبدالرحمن الناصر(300-350هـ/912-961م) صار لهذا المذهب أتباعه بفضل جهود منذر بن سعيد البلوطى قاضى القضاة الذى كان يؤثره ويجمع كتبه ويحتج له ويأخذ نفسه وذويه به [5]، ويبدو أن جهد منذر كان مقدمة لازدهار المذهب، إذ تطالعنا كتب التراجم بجماعة من الظاهرية فى عصر ابن حزم وقبله

---

[1] عبد الله بن مسلم بن قتيبة الدينورى، تأويل مختلف الحديث، تحقيق عبدالقادر أحمد عطا، دار الكتب الإسلامية، ط1، 1402هـ/1982م، ص44، وداود بن على الظاهرى ولد سنة 201هـ/816م، وكان يحضر مجلسه أكثر من أربعمائة فقيه يلبسون الطيلسان، توفى سنة 270هـ/883م أنظر: ابن كثير، البداية والنهاية، 63/11.

[2] محمد أبوزهرة، تاريخ المذاهب الإسلامية، دار الفكر العربى، القاهرة، (د.ت)، ص531.

[3] عباس محمود العقاد، التفكير ضرورة إسلامية، نهضة مصر، 1998م، ص108.

[4] ابن الفرضى، تاريخ علماء الأندلس، 1/ 378، 379. وعن عبدالله بن قاسم أنظر نفس المصدر، 1/ 378، 379.

[5] عبدالله بن الحسن البناهى، تاريخ قضاء الأندلس، نشر ليفى بروفنسال، دار الكاتب المصرى، 1948م، ص74، 75 ؛ وانظر – Miguel Asin Placios , Aben Hazam De Cordoba , Madrid , 1927 , T.1 , P.132 – 134.، ومنذر بن سعيد هو قاضى القضاة فى عهد كل من عبدالرحمن الناصر والحكم المستنصر، ولد سنة 265هـ/878م، وتوفى سنة 355هـ/965م لمزيد من التفاصيل. أنظر: البناهى، مصدر سابق، ص74،75.

بقليل كأبى الخيار مسعود بن مفلت شيخ ابن حزم، وأبى سالم الحرانى، وأبى الوليد الغافقى، وهشام بن غالب القرطبى، وداود بن إبراهيم بن يوسف الأصفهانى، وفرج بن جديدة المقرىء، وسفيان بن عبدالله المرسى[1]، وقد ظل أمر الظاهرية فرديا حتى نجح ابن حزم (ت456هـ/1063م) فى إحياء المذهب من رقدته، وذلك بالتصنيف والمناظرة والجدل وتنشئة تلاميذه ومريديه على أصول المذهب، ونشر المذهب بين أصحابه، فتابعه على ذلك جماعة اعتنقوا المذهب ودافعوا عنه[2]، وبذلك تحول أمر الظاهرية من المرحلة الفردية إلى المرحلة الجماعية، والتى كانت مقدمة لما تم فى عهد الموحدين من اتخاذ دولتهم المذهب الظاهرى مذهبا رسميا لها، وإن كان أمر المذهب متفاوتا ما بين إقدام وإحجام فى عهد حكامها.

أما عن دخول المذهب الظاهرى للمغرب فلم تمدنا المصادر التى بين أيدينا بمعلومات عن تاريخ دخوله ولا على يدَمن من الفقهاء ولا فى عهدَمن مِن الولاة والحكام، ولكن يمكننا أن نتوقع أن عبدالله بن قاسَم الذى نشر المذهب فى الأَندلس كان له دور أيضا فى نشره بالمغرب أو على الأقل ترك أثرا بين المغاربة المالكيين للحديث عن المذهب الظاهرى وأصوله، وذلك أثناء رحلته من المشرق إلى الأندلس والتى حتما كانت تمر على المغرب.

ويعنى القول بالظاهر – الذى استخدمه داود والظاهرية بعده – عدم صرف معنى النص فى القرآن والسنة من معناه الواضح بذاته الذى يستنبطه العقل بحكم منطوق اللغة، إلى غيره من التأويل ما دام ليس هناك نص آخر أو إجماع يصرفه عن معناه الظاهرى[3].

ويمكن أن نفسر تواجد الظاهرية بالمغرب والأندلس فى عدة أسباب منها:

أولاً: الثورة على المدرسة المالكية التى جمدت النصوص، وارتضت التقليد، وعارضت كل محاولة للاجتهاد والتجديد، حتى لقى أتباعها انتقاداً حادً من أكابر المالكية المجتهدين وهو ابن عبدالبر (ت463هـ/1070م)، لتقصيرهم عن علم الأصول، وعدم قدرتهم على

[1] ابن بشكوال، الصلة،1/ 291، 2/ 674، 3/ 866، 891، 937 ؛ وانظر الضبى، بغية الملتمس، ص305.

[2] عبدالباقى السيد، ابن حزم الظاهرى وأثره فى المجتمع الأندلسى، ص.119-112

[3] ابن حزم، النبذة الكافية فى أصول أحكام الدين، تحقيق محمد سعيد البدرى، دار الكتاب المصرى واللبنانى، القاهرة – بيروت، ط1، 1412هـ/1991م، ص47-49.

الترجيح بين الآراء المتعددة فى المذهب، واتهامهم من خالف قول فقهائهم الأول بمخالفة القرآن والسنة، وإجازتهم العمل بالروايات المتضادة فى الحلال والحرام(1).

ثانياً: التفاف الناس حول كل حركة جديدة من شأنها التغيير. خاصة إذا قوبل أتباعها بالمعارضة والاضطهاد.

ثالثاً: الجهود التى بذلها محدثو الأندلس. خاصة بقى بن مخلد ومحمد بن وضاح وقاسم بن أصبغ(2) فى التمكين لمدرسة الحديث بإدخال الكثير من كتبها إلى الأندلس بعد عودتهم من المشرق، وبكثرة الأحاديث والأسانيد وجدت المادة التى يعتمد عليها الفقه الظاهرى.

رابعاً: ازدهار القول بالباطن فى كل من المغرب والأندلس، ومن ثم فلابد من وجود طائفة تتصدى لآرائهم التى تحمِّل اللفظ أكثر مما يحتمل، وبالتالى يخرج عن مساره الصحيح ويقع التحريف، فكانت المدرسة الظاهرية.

وقد مر التمكين للمذهب الظاهرى فى الأندلس بمراحل:

أولها: مرحلة بث السنن والآثار على يد جماعة من أهل الاختيار والدعوة للتمسك بالنصوص من أمثال الغمام الفذ بقى بن مخلد، والإمام محمد بن وضاح ثم تبعهما خلق من أهل الاندلس فى الدعوة للعمل بالاثر والنصوص، وقد ذكى ابن الفرضى شيخ ابن حزم جهود كل من ابن مخلد وابن وضاح بقوله"وبمحمد بن وضاح وبقى بن مخلد صارت الأندلس دار حديث"(3).

ثانيها: الإقبال على كتب داود بن على التى أدخلها عبدالله بن قاسم الظاهرى لما فيها من سنن وآثار، ومن ثم بدأ التمسك بمنهج النصوص أكثر من ذى قبل ولذا لو تصفحنا

---

1 أنظر: جامع بيان العلم، دار الكتب الإسلامية، ط2،1402هـ/1982م، ص533-535.

2 ابن وضاح حفيد لأحد موالى عبدالرحمن الداخل ولد سنة 202هـ/817م رحل للمشرق وسمع من شيوخ الحديث ثم عاد إلى الأندلس لبث ما حصله من أحاديث توفى سنة 272هـ/900م عنه أنظر ابن الفرضى، تاريخ علماء الأندلس، 171/1، وقاسم بن أصبغ أحد المحدثين بالأندلس من كتبه مصنف فى الحديث، وكتاب المجتبى فى الفقه، وكتاب أحكام القرآن، توفى سنة 340هـ/951م أنظر ابن حزم، رسالة فى فضل الأندلس ضمن رسائل ابن حزم، تحقيق إحسان عباس، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، ط2،1983/179.

3 أنظر: تاريخ علماء الأندلس، 652/2.

كتب التراجم نجد أصحابها يتحدثون عن رواة العلم بقولهم"كان يذهب إلى الحديثط،"كان مذهبه النظر فى الحديث والتفقه فيه"، كان يميل فى فقهه إلى النظر واتباع الحديث"، كان يذهب إلى النظر والآثار"، كان فتياه بما ظهر له من الحديث"(1).

ثالثها: ظهور موجة للتحول من الرأى إلى الحديث والآثار بعد انتشار اقوال داود بشان الراى والقياس وهو ما نلحظه فى تراجم عديدة مثل ترجمة قاسم بن نجبة القرطبى تلميذ محمد بن وضاح الذى وصفه ابن الفرضى بقوله"كان مذهبه حفظ الرأى وروايته، ثم نزع بنفسه إلى الحديث"(2)، وفى ترجمة محمد بن عمر بن لبابة نجد الضبى يذكر عنه أنه قال"الحق الذى لا شك فيه كتاب الله وسنة رسول الله ﷺ، أما الرأى فمرة يصيب ومرة كالذى يتكاهن"(3).

رابعها: بروز المذهب منذ عهد المنذر بن سعيد البلوطى الذى اعتنى بكتب داود والظاهرية غيره وحرص على اقتنائها وبثها بين من يريد تحصيلها، وكان ياخذ ذويه واهله بالمذهب الظاهرى، وهى قاضى قضاة الأندلس آنذاك، وقد كان لذا اثره على ظهور صحوة ظاهرية فى عهده وبعده إذ أمدتنا كتب التراجم بالعديد من أهل الظاهر قبل عصر ابن حزم، ثم بدا شيخ ابن حزم مسعودبن مفلت الظاهرى يمكن للمذهب ويحتج له حتى أفاض الله عليه بتلميذه النجيب ابن حزم الذى شرب المذهب وتلقاه ومكن له بمصنفاته الماتعة وتآليفه الحسان الجامعة.

العلاقة بين المالكية والظاهرية قبل الموحدين:

لقى المذهب المالكى الحظوة فى المغرب والأندلس للأسباب التى أسلفناها آنفا، ومن ثم كان الخروج عليه خروجا على الإسلام من وجهة نظر المالكية، ولذا فقد تعرض كل من يخالف مذهبهم للاضطهاد والتنكيل أيا كان مذهبه، وفى حالة ما إذا وصل أحد الظاهرية إلى منصب هام فى الدولة كالقضاء- وذلك لإعجاب أحد الحكام به- كانوا يفرضون على

1 الغلبزورى، المدرسة الظاهرية بالمغرب والأندلس، دار ابن حزم، الرياض، ط1، 1427هـ/2006م، ص140،139.

2 أنظر: تاريخ علماء الأندلس، 2/603.

3 أنظر: بغية الملتمس، 1/147.

القاضى أن يقضى بين الناس بمذهبهم المالكى، وذلك مثل ما وقع لمنذر بن سعيد البلوطى الظاهرى[1]، وما دون ذلك كان يتعرض للاضطهاد مثل شيخ ابن حزم أبى الخيار مسعود بن سليمان بن مفلت الظاهرى الذى منع من التدريس بجامع قرطبة. كما تعرض ابن حزم هو الآخر للاضطهاد فقد فرض المالكية الحظر على الفكر الحزمي ومنعوا صاحبه من التدريس بجامع قرطبة و نددوا به في المجالس والندوات وحذروا العامة من الاستماع إلى آرائه و أقواله، وكتبوا الكتب الكاذبة إلى الحكام لتحريضهم عليه، وراسلوا كبار فقهائهم بالأندلس وخارجها للرد عليه[2].

ولم يقف أمرهم عند هذا الحد، بل راسلوا ابن حزم نفسه وجمعوا من ألفاظهم أقبح الألفاظ وأسوأ العبارات واصفين إياه بالابتداع في الدين والغفلة و البلادة و التهكم علي الصحابة و قلة الفهم والجهل والفتون وخبث السريرة وقلة الدين وضعف العقل وقلة التمييز والتحصيل فضلا عن رميه بتبديع الصحابة. لقد ظنوا أن ذلك سوف يثنيه عن عزمه واستمراره فيما هو من الدعوة لمذهبه الظاهري ولكن هيهات، هيهات أن يركن رجل مثله جعل من نفسه مصلحا اجتماعيا.فقد فند كل ما اعترضوا به عليه في أوضح و أجلى رد منبها على جهلهم بالأصول وتقليدهم للفروع، وبعدهم عن المعرفة الصحيحة للدين مستخدما ألفاظا هي أشد وأنكى من ألفاظهم[3] ألم يقل عنه ابن العريف الصوفي:"لسان ابن حزم وسيف الحجاج شقيقان"[4] هذه الشدة اللسانية كان مرجعها الأكذوبات والافتراءات التي انهالت عليه من قبل خصومه من المالكية، فضلا عن تكوينه النفسي والجسدي. لقد تزعم لواء المعارضة جماعة من الفقهاء في حياة ابن حزم منهم أبو الوليد الباجي، ومحمد سعيد

---

[1] البناهى، تاريخ قضاء الأندلس، ص74، 75 ؛ وانظر Miguel Asin Placios , Aben Hazam De Cordoba , T.1 , P.132 – 134

[2] أنظر: رسالتان لابن حزم أجاب فيهما عن رسالتين ؛ ص 115، 116؛ وانظر: بالنثيا، تاريخ الفكر الأندلسي، ص215.

[3] انظر: رسائل ابن حزم،3/73-128.

[4] نقلا عن الذهبي، سير أعلام النبلاء، 1419هـ/1998م،199/18. وابن العريف هو أحمد بن محمد من قبيلة صنهاجة ولد بالمرية سنة 481هـ/1088م و كان أحد أقطاب الصوفية في الأندلس. انظر: الضبي، بغية الملتمس، ص166.

الميورقي الذي دعى الباجي لمناظرة ابن حزم بعد ما ساد بالجزيرة وابن البارية الذي ناظره ابن حزم في حضرة أحمد بن رشيق حاكم ميورقة ووصفه بقوله:"وقد استتبنا اللعين المرتد المتوجه إليكم بهذه الأكذوبات والمفتراه والفضائح المفتعلة"[1] ومكي بن أبي طالب الذي ناظره ابن حزم وأبو عمرو عثمان بن سعيد الداني الذي نافر ابن حزم وهجاه[2].

لم يرضخ ابن حزم إزاء ما تعرض له بل عمد إلى مذهبه فنقحه وجادل عنه ووضع الكتب في بسطه ودعا الأندلسيين لأصوله وعارض ما اعتمدت عليه المالكية من أصول تختلف مع مذهبه الظاهري من خلال المناظرة[3] وتصنيف الكتب في ذلك مثل: معارضته للقياس والرأى والاستحسان والتقليد والتعليل[4] وانتقاده لمخالفتهم الصحابة الذين لا يعرف لهم مخالفا في أربعة عشر مسألة من الطهارة وخمس وثلاثين مسألة من الصلاة ومسائل عدة خالفوا فيها الإجماع المتيقن وجمع ذلك في كتاب سماه (ما خالف فيه المالكية الطائفة من الصحابة)[5] وانتقد قولهم بأن الموطأ أجل المصنفات، وجعله في المرتبة السابعة والعشرين بعد معظم مصنفات الحديث المشهورة ؛ كصحيح البخاري ومسلم وسنن أبي داود والنسائي

---

[1] انظر: رسالة في الرد على الهاتف، ص126.وعن محمد بن سعيد الميورقي انظر: ابن الآبار، التكملة، رقم 443.

[2] الذهبي، تاريخ الإسلام ووفيات المشاهير والأعلام، دار الغد العربى، القاهرة، ط1، 1996م،11 /444،446؛ سير أعلام النبلاء،81،82/18 ومكي بن أبى طالب أحد علماء التفسير و القراءات بالأندلس ولد بالقيروان سنة 355هـ/965م ومن أشهر كتبه في التفسير الهداية إلى بلوغ النهاية و إعراب القرآن، و أبو عمرو الداني هو شيخ مدرسة القراءات بالأندلس و له في علم القراءات عدة مؤلفات منها كتاب التيسير لمزيد من التفاصيل عنها، أنظر: المقرى، نفخ الطيب،2/335-4،337/171.

[3] من أشهر مناظرات ابن حزم ما وقع بينه وبين أبى الوليد الباجى حول أصول المذهب المالكى، وما وقع بينه وبين الليث بن حرفش العبدرى فى مجلس القاضى عبدالرحمن بن بشر وفى حضرة العديد من فقهاء المالكية، وكان موضوع التناظر يدور حول (القول بكتمان الإمام مالك للحديث الصحيح والناسخ ولم يظهرهما حتى مات)، ومن ذلك ما وقع بينه وبين كبير أصحاب القياس – لم يذكر اسمه – حول حجية القياس فى مجلس حافل بالمالكية. عن ذلك بالتفصيل أنظر: ابن حزم، الإحكام فى أصول الأحكام، دار الحديث، القاهرة، ط1413،2هـ/1992م، 1/242، 2/389، 390، عبدالباقى السيد، ابن حزم، ص74-78.

[4] أنظر: النبذة الكافية فى أصول أحكام الدين، ص 71-86،82-90؛ المحلى،1/78-87

[5] أنظر: رسالتان له أجاب فيهما عن رسالتين، رسائل، 3/111،88

ومسند احمد بن حنبل...إلخ[1]. كما انتقد الواضحة في الفقه المالكي لعبد الملك بن حبيب والمستخرجة من الأسمعة وهى المعروفة بالعتبية لتلميذه محمد بن أحمد بن عبد العزيز المعروف بالعتبي لما فيهما من غرائب الأحاديث والأقوال وقوله أن كلا من عبد الملك بن حبيب والعتبي ليسا من ثقات أهل الحديث. في حين أن المالكية لا تنكر فضلهما واستحسانهما وتعتبرهما من أكابر فقهائهم[2].

وبعد وفاة ابن حزم تزعم لواء المعارضة ضده وضد الظاهرية (عيسى بن سهل الأسدي الجياني) صاحب الأحكام الكبرى والذي جمع كتابا سماه"التنبيه على شذوذ ابن حزم"وصفه فيه بالجهل والضلال والفسق والكفر والإلحاد ومفارقة جماعة المسلمين ووصف جميع مصنفاته بأنها لغو يجب الإعراض عنه[3]، وقد تعقبنا كلامه بالرد فى الفصل الرابع من هذه الدراسة مما هو غنى عن إعادته.

وفى عهد المرابطين تولى القاضى المالكى أبو بكر بن العربي مهمة الحط من شأن ابن حزم والظاهرية تنفيرا للناس عن الإقبال على كتبه ومذهبه. كما شارك ابن العريف الصوفى المالكى(ت536هـ/1141م) القاضى ابن العربى المالكى فى نقده للظاهرية فقد وصف الظاهرية بالمذهب المذموم الذى سقط فيه داود وأتباعه، ولا قدوة لهم فيه إلا الخوارج فى وقت الصحابة، وأهل النفاق فى وقت الرسالة، وصنف مذهبهم ضمن المذاهب المنكرة والمذمومة فى الدين، بيد أن الغريب فى ابن العريف أنه قال عن الظاهرية بأنها مذهب يشبه مذهب رواة الحديث والفقهاء[4] وهو الأمر الذى يذهب بنقده كله ويحمله طابع التعصب ضد منهج الفقهاء والمحدثين بأسرهم، وليس مذهبا بعينه، ولعل مرجع ذلك منهجه

---

[1] نقلا عن الذهبي، سير أعلام النبلاء، 18/203،202

[2] أنظر المحلي،7/569،568؛ وانظر: إحسان عباس، رسائل ابن حزم،2/181هامش (1)

[3] نقلاعن الكناني، مؤلفات ابن حزم ورسائله بين أنصاره وخصومه، مجلة الثقافة المغربية، شوال – ذوالقعدة1389هـ/يناير–فبراير1970م، ص95،94، وابن سهل هو احد فقهاء الأندلس المتعصبين للمذهب المالكي تولى القضاء وله عدة مصنفات أشهرها الأحكام الكبرى.أنظر: البناهي، تاريخ قضاة الأندلس، ص96–97.

[4] ابن العريف، مفتاح السعادة وتحقيق طريق السعادة، تحقيق عصمت عبداللطيف دندش، دار الغرب الإسلامى، ط1، 1993م، ص91،93.

الصوفى الذى تبناه والذى لقى معارضة من قبل العديد من الفقهاء والمحدثين، ولعل تشبيه ابن العريف للظاهرية تحديدا بالخوارج وأهل النفاق راجع إلى موقف الظاهرية وابن حزم تحديدا من الصوفية والكرامات فقد أفتى بضرورة تجنب استخدام الرمز فى النصوص الشرعية، وهو من الأمور الأساسية عند الصوفية، كما عارض حدوث الكرامات وهى إحدى دعائم التصوف(1) كما أن ابن حزم انتقد مدرسة ابن مسرة الصوفية والتى يعتبر ابن العريف امتدادا لها(2).

لقد بلغ التقليد لمذهب مالك مبلغاً فى عهد المرابطين حتى أفضى ذلك بهم إلى التعصب وتحريم أى مذهب غير المذهب المالكى، وتحول الأمر من مرحلة التنظير بين العلماء إلى مرحلة التطبيق فنجد علياً بن يوسف بن تاشفين لم يقرب منه سوى من كان عنده علم بفروع مذهب مالك، فازدهرت فى عهده كتب المذهب ونبذ ما سواها، ونسى النظر فى كتاب الله وحديث رسول الله(3)، ولقد تعرض أهل الظاهر فى عهده للاضطهاد والتنكيل لرفضهم الاعتماد على مذهب مالك، ودعوتهم للاجتهاد واستنباط الأحكام من القرآن والسنة، ومن هؤلاء الفقيه محمد بن أحمد بن يحيى الأنصارى الخزرجى الميورقى الأصل، الذى ضرب بالسوط بأمر على بن يوسف، وسجن وقتا ثم سرحه بعد فترة(4)، وفى عهد تاشفين بن على بن يوسف بن تاشفين نراه يتابع سياسة أبيه فيرسل رسالة إلى والى بلنسية وقاضيها وسائر الفقهاء والوزراء والصلحاء ببلنسية يدعوهم إلى الاقتصار فى الأحكام والفتوى والشورى على مذهب مالك بن أنس، ومن يعمل بغير ذلك فقد اتبع الهوى(5).

كان لهذه السياسة الرسمية من قبل الدولة أثر على فقهاء المالكية الذين اتفقوا فيما بينهم فى عهد المرابطين على أن اعتقاد الظاهرية وإنكار القياس جرحة وبدعة، والواقع أن الفتوى

---

1 عبدالباقى السيد، ابن حزم، ص211.

2 ابن حزم، الفصل، 1/376-393، 2/26،25، 34-47، 168-186، 366-369.

3 عبدالواحد المراكشى، المعجب فى تلخيص أخبار المغرب، ص151.

4 كان الميورقى فقيها ظاهريا محدثا عارفا بالحديث وعلله وأسماء الرجال، توفى سنة 537هـ. أنظر: ابن الخطيب، الإحاطة، 3/190،191.

5 حسين مؤنس، نصوص سياسيةعن فترة الانتقال من المرابطين إلى الموحدين، ص20.

السابقة لم يتبناها سوى فقهاء المرابطين ومقلدى المالكية، وليس أدل على ذلك من أن أحد قضاة المالكية فى عهد المرابطين قبل شهادة شاهد ظاهرى، ولم يعتبره مبتدعا، هنا هاج المالكية وماجوا ورفعوا الأمر إلى ابن رشد الجد أحد مجتهدى ومحققى المذهب المالكى لعله يؤيد فقهاء السلطة والمقلدين فيما ذهبوا إليه، لكن رأيه جاء مخيبا لآمالهم إذ قال:"إن كان الشاهد من أهل الاجتهاد الراسخين ويعارض العلماء فى بعض وجوه القياس فليست جرحة، وإن كان مقلدا متبعا للهوى فهى جرحة بأنه ينفى القياس"(1).

ارتأى فقهاء السلطة والمتعصبون من المالكية أن يشكلوا جبهة موحدة من خلال فتوى تدين الظاهرية، وذلك فى محاولة للحد منها ومطاردة أتباعها، ومنع المالكية من التحول إليها، خاصة وأن الظاهرية فى عهد المرابطين لم يكونوا قلة، بل كانوا يشكلون الجناح الثانى لحركة المريدين بزعامة محمد بن الحسين الميورقى، ومحمد بن خلف المعروف بأبى عبدالله الشبوقى، ولقد اعترف القاضى ابن العربى المالكى نفسه بكثرة عدد الظاهرية فى عهد المرابطين(2).

الجدير بالذكر أن ميورقة كانت مركزا للمذهب الظاهرى فى الأندلس وذلك بفضل جهود ابن حزم وأتباعه فى الجزيرة فى ظل حاكمها أحمد بن رشيق(3)، وظل أمر المذهب راسخا حتى بداية عهد المرابطين، وكان للصراعات المذهبية بين المالكية والظاهرية الأثر الكبير فى إثراء الحياة الفكرية فى جزر البليار، وظهور علماء من المتكلمين برعوا فى علم الكلام والتوحيد، ومن فقهاء الظاهرية الذين اشتهروا بجدلهم مع فقهاء المالكية فى عهد المرابطين محمد بن سعدون بن مرجى الميورقى (ت 534هـ/1139م)(4)، ومن أبرز

---

[1] نقلا عن الونشريسى، المعيار المغرب،2/341-344.

[2] نقلا عن الذهبى، سير أعلام النبلاء، 18/189؛ وانظر: عصمت هانم عبداللطيف دندش، الأندلس فى نهاية عصر المرابطين وبداية عهد الموحدين، رسالة دكتوراة، آداب عين شمس، 1406هـ/1986م، ص36.

[3] كان محمد بن عبدالرحمن بن عوف(ت434هـ/1042م) فقيها مالكيا بميورقة، وله مكانة مرموقة، فلما قدم ابن حزم ميورقة قلت مكانته ونظرائه من المالكية بمساعدة أحمد بن رشيق حاكم ميورقة. أنظر عصام سالم سيسالم، جزر الأندلس المنسية، دار العلم للملايين، بيروت، 1984م، ص505.

[4] نفسه، ص507،468،514.، ص507. ومن القضايا الخلافية بين المالكية والظاهرية التى تم الجدل والمناظرة فيها مسألة مس المصحف للجنب فقد ذهب المالكية إلى عدم جواز مس الجنب له، فى حين أجاز الظاهرية ذلك، وفيمن حرم على نفسه شيئا من المباحات، قال المالكية لا يلزمه من ذلك شىء ما عدا الزوجه، وقال الظاهرية لا يلزمه شىء من ذلك، وفيمن أعسر ولم يستطع النفقة على زوجته قال المالكية يفرق بينهما، وقال أهل الظاهر لا يفرق بينهما، وفى شهادة العبد رفضها المالكية وأجازها الظاهرية، وفى حد العبد إذا قذف الحر فقال المالكية نصف حد الحر، وقال الظاهرية يحد حد الحر، إلى غير ذلك من المسائل أنظر: ابن رشد، بداية المجتهد، دار الفكر، بيروت، 1/310،30، 2/347،331،39.

الصراعات المالكية الظاهرية قبل عهد الموحدين ما وقع بين فقهاء المالكية وبين ابن تومرت صاحب النزعة الظاهرية فقهيا وجدليا.

بدأت علاقة ابن تومرت بالمرابطين وفقهائهم المالكية منذ عام 514هـ/1120م حينما ارتحل إلى مراكش عاصمة المرابطين، وفيها قام بالأمر بالمعروف والنهى عن المنكر وأراق الخمر وكسر آلات الطرب دون إذن أمير المسلمين على بن يوسف، هنا تطاير خبره بأمير المسلمين فأمر بإحضاره، وفى هذا اللقاء دعا ابن تومرت علياً بن يوسف للأمر بالمعروف والنهى عن المنكر[1] وقد أطرق على بن يوسف مليا يفكر فيما سمع وأمر بإحضار الفقهاء لمناظرة ابن تومرت واختباره، وكان ابن تومرت عالما بالجدل والفقه والحديث، فى حين كان فقهاء المالكية الذين حضروا لا علم لهم سوى بالفروع، ومن ثم عجزوا عن إجابته وفهم خطابه، وأخذتهم العزة بالإثم فدلسوا على أمير المسلمين وقالوا له:"هذا رجل خارجى مسعور أحمق صاحب جدل ولسان يضل جهال الناس، وإن بقى بالمدينة يفسد عقائد أهلها"فأمره أمير المسلمين بالخروج من مراكش، عندئذ خرج ابن تومرت فى مكان قرب مراكش، وكان يأتيه بعض الطلبة يأخذون عليه، وتكاثر أتباعه إلى ما يزيد على ألف وخمسمائة، وكلهم موافقون له فيما قاله من طعن على المرابطين، وكان بعض الفقهاء قد أغروا على بن يوسف بابن تومرت وقالوا له إنه يدعو الناس إلى إمامته، وهنا عزم على بن يوسف على قتله، وبعث من يأتيه برأسه، لكن أحد تلامذته كان قد سمع ذلك فنبهه، فخرج ابن تومرت مسرعا حتى بلغ تينملل وكان ذلك فى شوال 514هـ/1120م[2].

عندئذ أعلن ابن تومرت ثورته على المرابطين ودارت بينه وبينهم معارك مسلحة، وحربا دعائية، وكان ابن تومرت قد وجه فى البداية رسالة للمرابطين هى أول رسالة منه إليهم وصفهم فيها بالفئة الباغية والشرذمة الطاغية ودعاهم إلى تقوى الله واتباع السنة، واختتمها

---

[1] قال ابن تومرت لعلى بن يوسف (قد وجب عليك إحياء السنة وإماتة البدعة، وقد ظهرت بملكك المنكرات وفشت البدع، وقد أمرك الله بتغييرها وإحياء السنة بها..) أنظر: ابن أبى زرع، الأنيس المطرب بروض القرطاس، تحقيق عبدالوهاب بن منصور، 1419هـ/1998م، ص221.

[2] نفسه، ص 223،224، 222؛ وتينملل قرية قديمة وقلعة منيعة بالسوس، تقع على بعد كيلومتر واحد من الطريق الذاهب من مراكش لردانة أنظر: نفس المصدر، ص224، هامش 326.

بقوله:"وكتابنا هذا إليكم إعذار وإنذار، وقد أعذر من أنذر والسلام عليكم سلام السنة لا سلام الرضى"[1] وقد اهتم ابن تومرت بالسنة فى رسالته هذه باعتباره محييا لها، وإظهارا لمنهجه الظاهرى القائم على الدعوة للكتاب والسنة، وتسفيها لما عليه المرابطون ؛ من اهتمام بالفروع فى الأحكام وترك الكتاب والسنة، وتشير خاتمة الرسالة إلى تطور فكر ابن تومرت من مرحلة الأمر بالمعروف إلى مرحلة القتال وهو ما سنلحظه فى رسالته التالية؛ فقد وجه ابن تومرت رسالة إلى أتباعة – ووسمهم بجماعة أهل التوحيد- دعاهم فيها إلى جهاد المرابطين إظهارا للدين وإحياء للسنة، ووصف المرابطين بالمجسمين المفسدين وبالكفر والطغيان وأكل أموال اليتامى وتقريب الفجار وشاربى الخمور والعصاة، وجعل جهادهم فرضاً على كل من يؤمن بالله واليوم الآخر، وأفتى بأن من قتل من المجسمين فهو فى النار ومن قتل من الموحدين المجاهدين فهو شهيد[2].

وقد جاءت هذه الرسالة بهذا العنف وهذه الشدة على أثر اتهامات كالها فقهاء المالكية بزعامة مالك بن وهيب لابن تومرت فى إطار الحرب الدعائية بين الطرفين منها: (هذا رجل يكفر الناس بالذنوب، ويمنع من الصلاة على أهل القبلة – قتلى المرابطين الذين حاربهم الموحدون- ومن تاب لا يلزمه قضاء الصلاة والصيام وغير ذلك من العبادات، ويرد المطلقة ثلاثا إلى زوجها، وطرح مذاهب العلماء وكتبهم وخرج من الإجماع وكفر المسلمين واستحل الحرام المجمع على تحريمه واستحل دماء المسلمين وأموالهم وحريمهم وجعل أموال المسلمين غنيمة تخمس، كما تخمس أموال النصارى، وقام على الأمراء ونزع يده من طاعتهم، وقد أجمع المسلمون على تحريم القيام عليهم ووجوب طاعتهم[3]، وقد رد ابن تومرت على ذلك وبين فساد أقوالهم[4].

---

[1] رسائل موحدية، تحقيق أحمد عزاوى، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية بالقنيطرة، ط1، 1416هـ/1995م، 43/1.

[2] نفسه، 44/1-47. وقد سمى المهدى أتباعه بالموحدين لاتباعهم فى نظره عقيدة التوحيد الخالص، وستصبح كلمة التوحيد بعد ذلك ذات مدلول سياسى بمعنى الخضوع لدولة الموحدين.

[3] أنظر: رسائل موحدية،48/1،49، عبدالله على علام، الدعوة الموحدية بالمغرب، دار المعرفة، القاهرة، 1964م، ص201،202.

[4] ومن ذلك قوله (فمعاذ الله أن نكفر مسلماً كما قالوا أو نمنع من الصلاة على أهل القبلة أو نسقط الحقوق أو العبادات بالتوبة أو نطرح أئمة الدين وعلماء الأمة، أو نرد المطلقة ثلاثا إلى زوجها من غير حق وزوج، أو نخرج عن إجماع المسلمين أو نخالف أئمة المسلمين وأمراءهم. فهذه جملة ما نسبوا إلينا ولم نقل منه حرفا واحدا ولكن خرقوا ما قلنا ودلسوا به على الناس حتى أضلوا بتدليسهم كثيرا وقطعوهم عن ربهم وفتنوهم فى دينهم) أنظر: عبدالله على علام، الدعوة الموحدية، ص202،203.

لقيت دعوة ابن تومرت صدى بالمغرب ففى مدينة فاس ما إن سمع علماؤها بدعوته القائمة على العودة إلى الكتاب والسنة ونبذ التقليد حتى قصدوه، ونافح عدد منهم مثل السلالجى (ت564هـ/1168م) وابن الإشبيلى (ت567هـ/1171م) لنشر فكر ابن تومرت والرد على المرابطين، واتهموهم بالضعف أمام العباسيين، الذين استسلموا لهم بالدعاء على المنابر وإرسال الشعراء إليهم. لكن هذا التأييد لقى معارضة من قبل الفقهاء المؤيدين للمرابطين مثل ابن أبى معيشه، وابن الملجوم، وابن داود، وابن المقيلى[1]. لقد كان المحرك الأساسى لثورة ابن تومرت ضد المرابطين هو الفقه الظاهرى الثورى الذى درسه على يد الطرطوشى (ت520هـ/1126م) أحد المهتمين بالفقه الظاهرى وكتب ابن حزم، حتى إنه كان يجتمع مع أبناء ابن حزم وجماعة من الظاهرية لتصنيفها ومعرفة محتوياتها[2]، وقد استفاد ابن تومرت من الطرطوشى فى الثورة على التقليد والعودة إلى الكتاب والسنة والطعن على البدع والظلم[3] والخروج على الحاكم إذا وقع شىء من الجور وإن قل[4] وهى المسائل التى أصلها ابن حزم ودعا إليها فى كتبه.

وتجدر الإشارة إلى أن معارضة المالكية للظاهرية ترجع إلى عدة أسباب منها:

أولاً: رفض الظاهرية للرأى والقياس والاستحسان والتقليد والتعليل مما حدا بفقهاء المالكية إلى مجابهتهم لصرفهم عن منهجهم، ومخافة من تحول البعض من المغاربة والأندلسيين إلى مذهبهم[5].

---

[1] صلاح السيد عبده رمضان، التربية الإسلامية بالمغرب الأقصى فى عهد الموحدين، رسالة دكتوراة، كلية التربية ببنها، جامعة الزقازيق، 1415هـ/1994م، ص227،228.

[2] الكنانى، مؤلفات ابن حزم ورسائله بين أنصاره وخصومه، ص86.

[3] عبدالمجيد النجار، المهدى بن تومرت حياته وآرؤه وثورته الفكرية والاجتماعية وأثره بالمغرب، دار الغرب الإسلامى، بيروت، ط1، 1403هـ/1983م، ص105.

[4] أفتى ابن حزم بأنه إن وقع شىء من الجور وإن قل فمن الواجب أن يكلم الإمام فى ذلك ويمنع منه، فإن امتنع وراجع الحق وأذعن للقود من البشرة أو من الأعضاء، ولإقامة حد الزنا والقذف والخمر عليه، فلا سبيل إلى خلعه وهو إمام كما كان لا يحل خلعه. فإن امتنع من إنفاذ شىء من هذه الواجبات ولم يراجع وجب خلعه وإقامة غيره، ممن يقوم بالحق لقول الله تعالى (وتعاونوا على البر والتقوى ولا تعاونوا على الإثم والعدوان) [سورة المائدة آية 2]. أنظر: الفصل، 3/106.

[5] أنظر: ديوان ابن حزم، تحقيق صبحى رشاد، دار الصحابة للتراث، طنطا، ط1، 1410هـ/1990م، ص63 المقطوعة الأولى الأبيات من 1-13.

ثانياً: استطالة الظاهرية على فقهاء المالكية بفضل القول، ولحنهم بالحجة حيث لا يجدون لهم رداً، فضلاً عن انتقاد أحدهم وهو ابن حزم لبعض آراء الأئمة الأربعة التى رأى مجانبتها للصواب(1)، والواقع أن نقده لم يكن لذات الأئمة كما فعل ابن سهل وابن العربى، بل كانت ردودا على بعض آرائهم فحسب، أما الأئمة فكان شديد التبجيل لهم، ووصفهم بأنهم مسلمون فاضلون يلزم توقيرهم والاستغفار لهم(2).

ثالثاً: مطالبة الظاهرية كل مسلم بقراءة القرآن والحديث بنفسه، واستخراج الأحكام، ورفض اتباع أقوال الأئمة دون السؤال عن البرهان والدليل المعتمد فى الفتوى.

رابعاً: تعويل بعض الظاهرية على دراسة الفلسفة والمنطق، ودعوة أحدهم وهو ابن حزم لاستخدامها فى الاستنباط الفقهى، فى حين أن المالكية ينظرون إليها على أنها سببا للضلال والإلحاد(3).

خامساً: حدة ابن حزم وإفراطه فى الرد على المالكية بعنف حتى قال عنه ابن حيان المؤرخ الشهير:"فلم يكن يلطف بها عنده بتعريض، ولا يذمه بتدريج، بل يصك به معارضه صك الجندل، وينشقه أحر من الخردل"(4)، وقال عنه ابن العريف الصوفي:"لسان ابن حزم وسيف الحجاج شقيقان"(5).

سادساً: وآخر هذه الأسباب اجتهادات ابن حزم الفقهية التى انفرد بها وخالف جمهور الفقهاء من أهل السنة، بل خالف فيها إمام مذهبه داود بن على الأصفهانى، ومن أشهر هذه المسائل (رفضه لكراء الأرض جملة)(6)، فى حين أن فقهاء المالكية يجيزون ذلك، ومعظم الأراضى الأندلسية تزرع بالكراء. فكيف يسمح له بترويج مثل هذه الافكار التى تصادر منبعاً مهماً من منابع ثروتهم ومصدراً من مصادر سطوتهم الفقهية.

---

1 أنظر: المحلى، 1/123-132،131،129.

2 أنظر: رسالة فى الإمامة، رسائل، 3/214،213 ؛ الإحكام، 1/230.

3 ابن حزم، التقريب، رسائل، 4/98-101 ؛ رسالة فى الرد على الهاتف، رسائل، 3/122.

4 نقلا عن ابن سعيد، المغرب، 1/355.

5 نقلا عن الذهبي، سير أعلام النبلاء،18/199.

6 أنظر: المحلى، 7/43-62.

ورغم كل ما سبق بشأن مصادرة الفكر الظاهرى فى عهد المرابطين فإن مظاهر تواجد الظاهرية لم تكن باهتة ولا مضببة، ومن ثم يمكننا أن نرصد ذلك فى النقاط التالية:

أولا: أن الظاهرية كانوا يشكلون الجناح الثانى لحركة المريدين التى قامت بالثورة ضد الحكم المرابطى بزعامة محمد بن الحسين الميورقى الظاهرى، ومحمد بن خلف المعروف بأبى عبدالله الشبوقى الظاهرى(1).

ثانيا: اعتراف القاضى ابن العربى المالكى نفسه بكثرة عدد الظاهرية فى عهد المرابطين، وذلك وهو بصدد الانتقاص من قدر ابن حزم والظاهرية حيث قال:"كان أول بدعة لقيت في رحلتي القول بالباطن فلما عدت وجدت القول بالظاهر قد ملأ به المغرب سخيف كان من بادية إشبيلية يعرف بابن حزم..."(2)، والشاهد من كلامه امتلاء الغرب بالظاهرية نتيجة لجهود ابن حزم ومن تابعه على مذهبه الظاهرى.

ثالثا: أن ميورقة كانت مركزا للمذهب الظاهرى فى الأندلس وذلك بفضل جهود ابن حزم وأتباعه فى الجزيرة فى ظل حاكمها أحمد بن رشيق، وظل أمر المذهب راسخا حتى بداية عهد المرابطين، وكان للصراعات المذهبية بين المالكية والظاهرية الأثر الكبير فى إثراء الحياة الفكرية فى جزر البليار، وظهور علماء من المتكلمين برعوا فى علم الكلام والتوحيد، ومن فقهاء الظاهرية الذين اشتهروا بجدلهم مع فقهاء المالكية فى عهد المرابطين محمد بن سعدون بن مرجى الميورقى (ت 534هـ/1139م)(3).

رابعا: اشتداد الجدل والمناظرة بين المالكية والظاهرية فى عهد المرابطين فى العديد من القضايا الخلافية ومنها مسألة مس المصحف للجنب فقد ذهب المالكية إلى عدم جواز مس الجنب له، فى حين أجاز الظاهرية ذلك، وفيمن حرم على نفسه شيئا من المباحات، قال

---

1 عصمت هانم عبداللطيف دندش، الأندلس فى نهاية عصر المرابطين وبداية عهد الموحدين، رسالة دكتوراة، آداب عين شمس، 1406هـ/1986م، ص36 ؛ وانظر: عبدالباقى السيد: الظاهرية والمالكية، ص55.

2 نقلا عن الذهبى، سير أعلام النبلاء، 189/18.

3 عصام سالم سيسالم، جزر الأندلس المنسية، دار العلم للملايين، بيروت، 1984م، ص507،468،514 ؛ وانظر: عبدالباقى السيد: الظاهرية والمالكية، ص55.

المالكية لا يلزمه من ذلك شيء ما عدا الزوجه، وقال الظاهرية لا يلزمه شيء من ذلك، وفيمن أعسر ولم يستطع النفقة على زوجته قال المالكية يفرق بينهما، وقال أهل الظاهر لا يفرق بينهما، وفى شهادة العبد رفضها المالكية وأجازها الظاهرية، وفى حد العبد إذا قذف الحر فقال المالكية نصف حد الحر، وقال الظاهرية يحد حد الحر، وغيرها من المسائل[1].

خامسا: بروز حركة ابن تومرت صاحب النزعة الظاهرية فقهيا وجدليا كأحد معالم الصراعات المالكية الظاهرية فى عهد المرابطين، والتى كانت أحد الأسباب المباشرة للإطاحة بدولة المرابطين وتأسيس دولة على أنقاضها هى الدولة الموحدية ظاهرية المذهب التى أسسها ابن تومرت[2].

[1] ابن رشد، بداية المجتهد، دار الفكر، بيروت، 1/310،30، 2/347،331،39 ؛ وانظر: عبدالباقى السيد: الظاهرية والمالكية، ص55 هامش 3.

[2] عبدالباقى السيد: الظاهرية والمالكية، ص56-59.

obeikandl.com

المبحث الثاني: الوضع الاقتصادي والاجتماعي للظاهرية قبل عصر الموحدين:

يعتبر منذر بن سعيد البلوطى من أوائل الظاهرية في الأندلس الذى حظى بمكانة اجتماعية مرموقة فقد ولى قضاء ماردة والثغور الشرقية[1]، ووضحت مكانته الاجتماعية من خلال حضوره حفل استقبال عبدالرحمن الناصر لسفراء قسطنطين السابع بقصر الزهراء سنة 338هـ/949م، وقد عرف منذر كيف يفيد من كل مناسبة كى يزداد رفعة وسلطانا عند الخليفة، فأصبح أكبر شيوخ عصره بحكم أنه أصبح قاضى الجماعة، وسلم الناس له بذلك بحكم مركزه الوظيفى[2]، ولا شك أن مكانته الاجتماعية هذه حققت له رخاء اقتصاديا وجعلته في مصاف الأثرياء، وإن ظل دائما ينهى عن الإسراف، حتى إنه لم يستطع أن يخفى اعتراضه على ما قام به الناصر من جعل سقف قبة قصره بالزهراء من الذهب، فنقضه الناصر لتوه[3]، وهكذا لم يمنع المنذر منصبه الاجتماعى من توجيه النصح للخليفة بل والاعتراض على بعض أفعاله طالما خالفت تعاليم الإسلام وقيمه

أما ابن حزم فقد كان ذا مكانة اجتماعية مرموقة منذ صغره بحكم موقع أبيه كوزير للمنصور ابن أبى عامر، وقد أفاد ابن حزم من ذلك حيث يقص علينا أنه دخل على الحاجب المظفر بن المنصور بن أبى عامر وهو في الثانية عشرة من عمره أى سنة 396هـ/1005م[4]، ثم يحدثنا بعد ذلك عن دخوله على عدد من خلفاء وأمراء بنى أمية وجلوسه معهم مرارا منهم هشام المؤيد، ومحمد المهدى، وعبدالرحمن المرتضى[5]، وقد ساعده وضعه الاجتماعى على الدخول لمكتبة قصر الخلافة والإفادة منها مما كان له أثره في تكوينه العلمى والفكرى، خاصة وأنها كانت تحتوى على العديد من الكتب الفريدة التى لم يكن لها وجود في الأندلس إلا فيها[6].

---

[1] البناهى، تاريخ قضاة الأندلس، ص74،75.

[2] حسين مؤنس، شيوخ العصر، ص70-72.

[3] ابن غالب، قطعة من كتاب فرحة الأنفس، تحقيق لطفى عبدالبديع، مجلة معه المخطوطات العربية، جامعة الدول العربية، ربيع أول 1375هـ/1955م، مجلد1 ج2 ص310،311.

[4] نقلا عن الحميدى، جذوة المقتبس، 375/1.

[5] ابن حزم، طوق الحمامة، تحقيق الطاهر مكي، دار الهلال، القاهرة،1412هـ/1992م، ص251.

[6] ابن الآبار، الحلة، 203/1.

وبلغت الوجاهة الاجتماعية بابن حزم إلى الحد الذى أصبح فيه مستشارا لعبدالرحمن المرتضى، ثم وزيرا لعبدالرحمن المستظهر (1023/414)[1] كما وزر لهشام المعتد بالله[2] ويحدثنا ابن حزم في عام (422هـ/1030م) - وهو العام الذى سقطت فيه الخلافة الأموية بالأندلس – بأنه كان متوليا منصب القضاء[3]، وفى عهد ملوك الطوائف كان ابن حزم على صلة بأبى الأحوص معن بن محمد التجيبى (433 هـ –443 م / 1041 م – 1051 م) صاحب المرية والذى طلب من ابن حزم أن يصنف له رسالة في (الوعد والوعيد وبيان الحق في ذلك من السنة والقرآن) فصنفها له[4]، وهو ما يشير إلى وضع ابن حزم الاجتماعى المرموق في تلك الفترة من حياته إذ كان على اتصال بأحد حكام الأندلس في تلك الفترة. كما أنه كان أحد المستشارين والوزراء الذين اعتمد عليهم أحمد بن رشيق صاحب جزيرة ميورقة في الحكم[5]، وهكذا يتضح أن الوضع الطبقى لابن حزم كان وضعا أرستقراطيا شأنه شأن الطبقة الحاكمة.

وبخصوص وضعه الاقتصادى فليس أدل على الرخاء والنعيم الذى كان يتقلب فيهما ما أورده في كتابه الطوق من أنه أيام والده الوزير كان يمتلك مع أسرته دوراً في الجانب الشرقى من قرطبة في ربض الزاهرة، ودوراً في الجانب الغربى من قرطبة ببلاط مغيث، وكان يتنقل بين هذه وتلك حسب تنقلات والده الوزير، وكانت هذه الدور تحتوى على المحاريب المنمقة والمقاصير المزينة، والجوارى والخدم، والحدائق الغناء[6] الأمر الذى يوضح بجلاء عظم الوضع الاقتصادى الذى كان يحيا فيه ابن حزم. كما يتضح الرخاء الاقتصادى لابن حزم أيضا من خلال امتلاكه لقرية بأكملها بما عليها من أراض ودور، هى قرية منت ليشم والتى كانت ملكا لأسرته من قبله[7]، وهى التى رحل إليها في آخر أيامه وبها توفى سنة 456هـ /1063م.

---

[1] ياقوت، معجم الأدباء، 237/12، دوزى، المسلمون في الأندلس، 213/2–215، وانظر الطاهر مكى، دراسات عن ابن حزم، دار المعارف، القاهرة، ط4، 1993م، ص109.

[2] ياقوت، معجم الأدباء، 237/12، محمد أبوزهرة، ابن حزم حياته وعصره، ص47.

[3] ابن حزم، جمهرة أنساب العرب، ص5،6.

[4] الذهبى، سير أعلام النبلاء، 196/18.

[5] ابن الأبار، الحلة السيراء، 128/2؛ وانظر: عبدالباقى السيد، ابن حزم، ص76،78.

[6] ابن حزم، طوق الحمامة، ص111،128.

[7] ابن خلكان، وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان، تحقيق إحسان عباس، دار صادر، بيروت،1398هـ /1978م، 330/3 ؛ وانظر: ياقوت، معجم الأدباء، 240/12. خرج ابن حزم من وسط أسرة عرفت الإسلام منذ جده الأعلى يزيد بن أبى سفيان، وكان خلف أول من دخل الأندلس من أسرته فى صحبة الأمير عبدالرحمن الداخل، وكان مقامه فى لبلة، وقد بدأت هذه الأسرة تحتل مكانها الرفيع كواحدة من كرائم العائلات بالاندلس فى عهد الحكم المستنصر، ونجحت فى امتلاك قرية بأسرها هى منت ليشم. أنظر: عبدالباقى السيد، ابن حزم، ص46.

وكان أبو رافع الفضل بن على بن أحمد بن حزم وزيراً للمعتمد بن عباد صاحب إشبيلية (462-484هـ/1069-1091م)، وكان مقدماً على وزرائه[1] كما كان على صلة قوية بأمراء الدولة العبادية حتى أن أحدهم طلب منه أن يصنف كتابا عن تاريخ الأسرة ونسبها فصنف كتابه الموسوم بـ (الهادى إلى معرفة النسب العبادى)، ولاشك أن الفضل كان يتقلب في الرخاء الاقتصادى بحكم كونه وزيرا للمعتمد، فضلا عن أملاك أبيه لا سيما قرية منت ليشم سالفة الذكر، ومن الظاهرية الذين كانت لهم مكانة اجتماعية واقتصادية الراضى يزيد بن المعتمد على الله بن المعتضد، ولاه أبوه الجزيرة الخضراء، وكان معظما للمذهب الظاهرى وكتبه، ولعله هو الذى طلب من الفضل أن يصنف له كتاباً عن تاريخ الأسرة العبادية ونسبها، خاصة بعد أن صار الراضى ظاهرياً، وأعاد لابن حزم اعتباره، بعد أن كان جده المعتضد (434-462هـ/1042-1069م) قد أمر بإحراق كتبه، وربما يقوى هذا الفرض إذا علمنا أن الراضى كان شغوفا بأنساب العرب[2].

وإلى جانب القضاة والوزراء والولاة كان من الظاهرية الواعظ في مسجد قرطبة مثل أبى الخيار مسعود بن سليمان بن مفلت[3] ومنهم المقرىء والإمام في أحد المساجد مثل محمد بن شريح الرعينى (ت476هـ/1083م) تلميذ ابن حزم الذى صلى خلفه المعتضد صاحب إشبيلية في إحدى ليالى رمضان[4] وفرج بن جديدة (ت480هـ/1087م) الذى أقعده المعتضد بن عباد للإقراء بإشبيلية بالمسجد المنسوب إلى والدته، والمحدث والفقيه الذى كان يعلم الناس الفقه والحديث مثل عبدالله بن أحمد بن سعيد بن يربوع (ت 522هـ /1128م)[5] ومنهم من عمل بالتجارة مثل محمد بن عبدالله بن طالب البصرى، ومنهم من كان عاقدا للشروط والوثائق مثل هشام بن غالب بن هشام الغافقى (ت 438هـ /1046م)[6]. تلك لمحة عن الوضعية الاجتماعية والاقتصادية للظاهرية قبل الموحدين حاولنا قدر الاستطاعة أن نبرز من خلالها الفئات الممثلة للظاهرية، وإن جاءت بصورة فردية ومقتضبة، وذلك لندرة المادة العلمية المتاحة بين أيدينا.

---

[1] ابن خلكان، وفيات الأعيان، 329/3.
[2] ابن الآبار، الحلة السيراء، 34/2، 70،71.
[3] بالنثيا، تاريخ الفكر الأندلسى، ص215.
[4] الضبى، بغية الملتمس، ص81.
[5] ابن بشكوال، الصلة، 340/2،674.
[6] نفسه، 866/3،937

المبحث الثالث: الدولة الموحدية ومذهبها الظاهرى:

تبدأ هذه الدولة على يد مؤسسها محمد بن تومرت الهرغى[1] وقد ثار حوله جدل كثير من ناحية النسب هل هو بربرى ام عربى قرشى ام غيره. كما اختلف المؤرخون بشانه هل هو صاحب سنة ام صاحب بدعة[2]، وأظن أن أفضل من حقق هذا الأمر هو العلامة ابن خلدون عندما وصفه بأنه عاد من المشرق بحراً متفجراً من العلم، وشهاًبا وارياً من الدين، وأنه لم تعرف له بدعة إلا بدعة العصمة[3] أما ما روى عنه من روايات تشينه فأهل التحقيق ذكروا عدم صحتها عنه، وكيف لا وقد قبل أهل العلم كتبه وعملوا بما فيها، وما كان فيها من خطأ نبهوا عليه، وبخصوص أشعرية الرجل فلم تكن أشعرية خالصة بل أخذ من الأشعرية ما يتوافق مع ظاهريته التى تبناها[4].

تولى أمرهذه الدولة بعد ابن تومرت عبدالمؤمن بن على، ثم بعده يوسف ابنه وكلاهما كان ظاهريا رفض كتب الفروع ودعا الناس إلى الظاهر من القرآن والسنة. ثم جاء البطل المغوار يعقوب بن يوسف بن عبدالمؤمن المكنى بأبى يوسف والملقب بالمنصور فأحيا المذهب الظاهرى وفرضه فرضا، وجعل التعامل به فى القضاء والفتيا، ثم سار على نهجه ابنه محمد الناصر، ثم تتابع الخلفاء الواحد تلو الآخر سيرا على هذا النهج.

وإشكالية الحديث عن ظاهرية هذه الدولة إشكالية جد خطيرة لأمور منها:

أولاً: أن جل من كتب عن الدولة الموحدية من القدامى والمحدثين هم من المالكية، ومن ثم رأيناهم جميعا يلوون عنق النصوص ويذهبون بها كل مذهب لينفوا حقيقة ظاهرية الدولة، وهو ما لم يفلحوا فيه رغم مصنفاتهم وتأصيلاتهم العديدة.

---

[1] هناك كتب كثيرة صدرت عن ابن تومرت من أفضلها ما كتبه الدكتور عبدالمجيد النجار كتب كتابين أحدهما عن فكره والآخر عن تجربته الإصلاحية، وكتب عنه عبدالله علام عند حديثه عن عبدالمؤمن بن على، وكتب عنه البيدق تلميذ ابن تومرت وإن كان قد اشتط فى أمور، وكتب عنه ابن أبى زرع فى روض القرطاس، وكتب عنه الذهبى فى سير اعلام النبلاء وفى تاريخه، وغير ذلك كثير

[2] من الأمور التى روجت ضد المهدى وكان من جملة من روجها واحد من أساتذتى المتخصصين فى المغربيات إذ قال عنه أن قوام مذهبه العقيدة الشيعية وهذا باطل، ومن طالع كتاب ابن تومرت أعز ما يطلب علم أن الرجل ليس له من التأثير الشيعى إلا قول العصمة، وقوام نظرية الشيعة فى الإمامة هدمها ابن تومرت لما اعترف بخلافة أبى بكر وعمر وعثمان وعلى والحسن بن على، وقال مدة الخلافة بعد النبى ثلاثين عاما فهذا ضرب لصميم العقيدة الشيعية، وليت من يروج الأباطيل يطلع على كلام الرجل أولا.

[3] أنظر: العبر، 466/11.

[4] لمزيد من التفاصيل عن ذلك أنظر: عبدالباقى السيد عبدالهادى، الظاهرية والمالكية وأثرهما فى المغرب والأندلس فى عهد الموحدين، دار الآفاق العربية، القاهرة، 2014م، ص340-346.

ثانياً: أن دولة بنى مرين وفقهاء المالكية فى عهدها ومن بعدها عدوا على مصنفات أهل الظاهر فى عهد الموحدين فأبادوها، وراحوا يسلبون الدولة من مذهبها الرسمى وهو الظاهرى بكلمات سرعان ما يتضح بطلانها من خلال نصوص كثيرة سنطرحها على حضراتكم فى هذه المقالة.

ثالثاً: أن بعض من كتب عن الدولة الموحدية فى العصر الحديث لم يكونوا من أرباب التواريخ، ولم يطلعوا على كل ما بسطه أهل التاريخ عن هذه الدولة، ومن ثم رأينا بعض من كتب عن هذه الدولة يخلط الخلط العجيب فى مذهبها، وصدق الحافظ ابن حجر عندما قال"من تحدث فى غير فنه أتى بالعجائب". فأحد من كتب عن الدولة يقول وتأثرت هذه الدولة بفقه ابن حزم فى أمور كثيرة، ثم فى موضع آخر يقول ولم يكن لهذه الدولة تأثر بالمذهب الظاهرى إلا فى القليل النادر، ولا يعنى هذا أنها دولة ظاهرية ؟!! ومن أمثال هذا الكلام الكثير والكثير.

نأتى إلى الحقيقة التى لم يعدم الباحثون المنصفون من إثباتها وتأصيلها بالنصوص والأدلة والبراهين، ألا وهى ظاهرية الدولة الموحدية.

وقبل الشروع فى طرح الأدلة لتأكيد هذه الحقيقة دعونى أخبركم ياسادة أن الله أعاننى فأحصيت أكثر من عشرين دليلاً وبرهاناً على ظاهرية الدولة، وهو الأمر الذى دعا أحد المفكرين النابهين والمتخصصين فى تاريخ المغرب والأندلس وهو أستاذنا الدكتور محمود إسماعيل عبدالرازق إلى أن قال لى يوماً فى لقاء علمى بالجامعة"إن ما قمت به من كشف بشأن ظاهرية الموحدين سيهيل التراب على أكثر من خمسمائة سنة درج الباحثون فيها على القول بأن هذه الدولة دولة مالكية... ولكن اكتب وحسبى أنى أثق فيك وفى طرحك وتأصيلك".

وقال مفكر آخر لا يقل نباهة ولا فهماً ولا علماً عن الأول وهو أستاذنا الدكتور أحمد رمضان أحمد[1] – رحمه الله –"أنا متفق تماماً مع ما ذهبت إليه من أن الدولة الموحدية دولة ظاهرية، لكن حاول أن لا تنحى المذهب المالكى فى عصرها...".

[1] توفى رحمه الله عن عمر يناهز السبعين تقريبا يوم السبت 26 شوال 1432هـ/ 24 سبتمبر 2011م طاوياً صفحة أمضاها فى جهاد متصل فى رحاب العلم، لقد كان هذا الرجل رحمه الله آية من آيات الله فى العلم وفى التحريض عليه والبحث عنه، ولقد منحنى الله من القرب منه والصلة به ما لم يمنحه لغيرى إلا ما رحم ربى، فلقد لازمته رحمه الله قرابة الأربعة عشر عاما درست على يديه فى السنة التمهيدية للماجستير، وأشرف على فى الماجستير وصمم أن يكون الموضوع عن ابن حزم لأجل تصميمى، ثم أشرف على فى الدكتوراة وصمم أيضاً أن يكون الموضوع عن الظاهرية =

أعود بكم إلى ما ذهبنا إليه من أدلة وبراهين تؤكد ظاهرية الموحدين ومنها:

أولا: أن ابن تومرت مزج دعوته بالمذهب الظاهرى فى الجانب الفقهى ليحارب به المرابطين كما حارب به ابن حزم المالكية[1] حيث ذهب ابن تومرت إلى قرطبة وهناك تشبع بتعاليم ابن حزم[2] ومنها أن الشريعة لا تثبت بالعقل وأن أصولها تنحصر فى القرآن والسنة، ولم يعتبر القياس والإجماع الذى لا نص يؤيده من تلك الأصول بل عمد إلى حجج القائلين بالقياس وأبطلها، واهتم بدراسة الأصول دون الفروع وأبطل الاعتماد على الشك والظن والتقليد ودعا إلى التأصيل الشرعى للأحكام من نصوص القرآن والسنة، كما دعا إلى الجهاد ضد القوى التى عملت على نشر المنكر، وقاوم المنكرات بالأمر بالمعروف والنهى عن المنكر[3].

= والمالكية لأجل تصميمى، وكان محرضا لى للمضى قدماً فى طريق العلم بكل صنوفه وأشكاله، وقد جرى لى معه من المواقف ما يعجز القلم واللسان عن ذكرها فى موقف كموقفى هذا. فالرجل كان والداً لى رحمه الله قبل أن يكون أستاذاً، وكنت إذا ما زرته فى بيته وأردت أن أكتب شيئا أجلسنى على مكتبه الذى كان يعتز به اعتزازاً منقطع النظير لأنه كان لوالدته التى كان يحبها حباً شديداً الأستاذة الدكتورة سعاد ماهر رحمها الله أشهر أساتذة الآثار الإسلامية فى مصر والعالم العربى وأول عميدة لكلية الآثار بالقاهرة. لا أملك إلا أن أدعو له بالرحمة والمغفرة وأن ينور الله ضريحه ويفسح له فى قبره وأن يرفع فى العالمين ذكره، وأدعو كل أحبابى بالدعاء له.

[1] حسين مؤنس، عقد بيعة بولاية العهد لأبى عبدالله المعروف بالخليفة الناصر الموحدى، مجلة كلية الآداب، جامعة القاهرة، ديسمبر 1950م، مجلد12، 148/2، محمد المنونى، حضارة الموحدين، دار توبقال، الدار البيضاء، (د.ت)، ص37، أحمد مختار العبادى، دراسات فى تاريخ المغرب والأندلس، مؤسسة شباب الجامعة،الإسكندرية، (د.ت)، ص109، ديلاسى أوليرى، الفكر العربى ومكانته فى التاريخ، ترجمة تمام حسان، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ط2، 1997م، ص174،172، سعد زغلول عبدالحميد، محمد بن تومرت وحركة التجديد فى المغرب والأندلس، جامعة بيروت العربية، 1973م، ص21، محمود إسماعيل، سوسيولوجيا الفكر الإسلامى، مينا للنشر، القاهرة، ط1992م، ج3 طور الانهيار، القسم الأول، ص175، عادل يحيى عبدالمنعم، العلم والتعليم فى المغرب العربى من الفتح إلى نهاية دولة الموحدين، رسالة ماجستير، بنات عين شمس، 1422هـ/2002م، ص75.

[2] ابن القطان، نظم الجمان، تحقيق محمود على مكى، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية جامعة محمد الخامس، الرباط، (د.ت)، ص4 ؛ عبدالله العروى، تاريخ المغرب، ترجمة ذوقان فرقوط، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، ص176 ؛ الغلبزورى، المدرسة الظاهرية، ص623.

[3] محمد بن تومرت، أعز ما يطلب، نشر جولد زيهر، الجزائر،1903م، ص1-5،11-18،163-165،258-266 ؛ وانظر: الغلبزورى، المدرسة الظاهرية، ص636-660.

بل إن المطلع على كتاب المهدى محمد بن تومرت سرعان ما يتضح له أثر الفكر الظاهرى عليه، إذ أنه عبارة عن دعوة للعودة إلى الكتاب والسنة، حيث بوب كتابه وأفتى فى كل مسألة بالآيات القرآنية والأحاديث النبوية[1]، بل إن ابن تومرت خطا خطوة أكدت ظاهريته حينما أمر بقطع كتب الفروع الفقهية وحرقها على قول شارح كتاب أعز ما يطلب[2] وهو ما أكده ابن الخطيب حينما قال إن ابن تومرت كان ينكر كتب الرأى والتقليد[3] وكذا أثبت الونشريسى ظاهريته[4]، بل إن صاحب بيوتات فاس كان أكثر جرأة وصراحة حينما صرح بظاهرية دولة الموحدين من أول ظهورها حتى انتهائها حينما قال"إن ملوك الموحدين تحلوا بالمذهب المعروف لهم، تابعين للمهدى رئيسهم الأول القائل.. بإنكار الرأى فى الفروع الفقهية والعمل شرعا على محض الظاهرية... وجروا على ذلك السنن بطول أيامهم إلى أن انقرضوا، أولهم فى ذلك مهديهم أول ملوكهم..."[5] وهذا القول أكده صاحب كتاب الإعلام[6]، وباستقراء تاريخ الدولة الموحدية نجد أن كل من عبد المؤمن بن على[7] والمنصور بن يوسف بن عبدالمؤمن[8] والناصر بن المنصور[9] قد تابعوا ابن تومرت فى تقطيع كتب الفروع وإحراقها وتنفير الناس منها وحمل الناس على محض الظاهرية.

---

[1] ابن تومرت، مصدر سابق، ص313-376.

[2] عبدالمجيد النجار، المهدى بن تومرت، ص362.

[3] أنظر: شرح رقم الحلل، تحقيق عدنان درويش، منشورات وزارة الثقافة، دمشق، 1990م، ص57.

[4] أنظر: المعيار المغرب، 361/2.

[5] إسماعيل بن الأحمر، بيوتات فاس الكبرى، دار المنصور، الرباط، 1972م، ص19 ؛ وانظر: المنونى، حضارة الموحدين، ص37،38.

[6] العباس بن إبراهيم، الإعلام بمن حل مراكش وأغمات من الأعلام، المطبعة الملكية، الرباط، 1974م-1977م، 396/8.

[7] ابن أبى زرع، روض القرطاس، 255، الناصرى، الاستقصا لأخبار دول المغرب الأقصى، تحقيق جعفر الناصرى، ومحمد الناصرى، دار الكتاب، الدار البيضاء، 1997م،125/2، ابن العماد، شذرات الذهب، دار الفكر، 322/4.

[8] المراكشى، المعجب، 231؛ وانظر: النويرى، نهاية الأرب، تحقيق حسين نصار، المجلس الأعلى للثقافة، القاهرة، 1403هـ/1983م، 24/338،339 ؛ ابن خلكان، وفيات الأعيان، 11/7، المقرى، نفح الطيب، 114/3.

[9] قال صاحب بيوتات فاس عن الناصر بن المنصور"كان كأبيه لا يحكم إلا بمحض الظاهرية، وأن الفقهاء من المالكية أنكروا عليه ذلك وقالوا: الحق هو مذهب المدونة فأمر بجمع ما وجد من النسخ منها بالمغرب وإحراقها فأحرقت عن آخرها"أنظر: إسماعيل بن الأحمر، بيوتات فاس الكبرى، ص19؛ الغلبزورى، المدرسة الظاهرية، ص458.

ثانيا: انتشار كتب ابن حزم الفقهية والأدبية والتاريخية وغيرها[1]، وكتب الظاهرية عامة فى عصرهم بما لم يكن معروفا من قبل. كما أن حكام الدولة الموحدية كانوا على علم بالفقه والأصول والحديث والدعوة للاعتماد على القرآن والسنة فى الفتيا والأحكام، وهى الأمور التى دعا إليها المذهب الظاهرى، وغير موجودة فى غيره، فعلى سبيل المثال كان عبدالمؤمن بن على فقيها أصوليا محدثا جدليا[2] وكان يوسف بن عبدالمؤمن على علم بالفقه والأصول وعلوم القرآن، والحديث، وكان يحفظ أحد الصحيحين[3]، وكان المنصور فقيها محدثا أصوليا مجتهدا جدليا، يعلم الفقهاء والقضاة والكتاب استنباط الأحكام من القرآن والسنة[4].

ثالثا: اعتماد الدولة فى أحكامها على الفقه الظاهرى فقد قتل المنصور الموحدى أخا له لخروجه عليه ومطالبته بالخلافة[5] اعتمادا على فتوى لابن حزم بقتل الخليفة الآخر إذا بويع لخليفتين[6] واعتمدت الدولة مسألة التعزير فى الذنوب التى لا حد فيها خاصة ترك الصلاة، والقتل لمن شرب الخمر[7] وجعل التعليم إجباريا على الذكور والبنات منذ عهد عبدالمؤمن بن على، وتم تكليف العبيد بالأحكام الشرعية شأنهم شأن الأحرار[8] والرجوع للحاكم فى أحكام القتل كقتل النفس والمرتد والمستهزىء بدين الله[9] وهى المسائل التى انفرد المذهب الظاهرى بها دون غيره من المذاهب، وأصلها الظاهرية فى كتبهم.

---

[1] المقرى، نفح الطيب، 195/3.

[2] الناصرى، الاستقصا، 145/2، ابن أبى دينار، المؤنس فى أخبار أفريقيا وتونس، تحقيق محمد شمسام، المكتبة العتيقة، تونس، ط2، 1967م، ص117.

[3] ابن صاحب الصلاة، المن بالإمامة، تحقيق عبدالهادى التازى، دار الغرب الإسلامى، بيروت، ط3، 1987م، ص165، المراكشى، المعجب، ص199.

[4] المراكشى، المعجب، ص232،231، ابن سماك العاملى، الزهرات المنثورة فى نكت الأخبار المأثورة، مجلة المعهد المصرى للدراسات الإسلامية فى مدريد، 1981م-1982م، مجلد 21، ص62،61.

[5] المراكشى، المعجب، 234،233.

[6] اعتمد ابن حزم فى فتواه على قول الرسول (إذا بويع لخليفتين فاقتلوا الآخر منهما) أنظر: ابن حزم، المحلى، 66/1، 423/8، الفصل، 5،4/3، والحديث رواه مسلم فى كتاب الإمارة من صحيحه.

[7] ابن خلكان، وفيات الأعيان، 12،11/7.

[8] المنونى، حضارة الموحدين، ص125،21،25،26.

[9] ابن صاحب الصلاة، المن بالإمامة، ص228.

رابعا: دعوة حكامها لعقد مجادلات ومحاورات لترجيح المذهب الظاهرى على المالكى، ومن ذلك المجلس الذى ذكره ابن حجر الهيتمى لأحد الأمراء دون ذكر اسمه[1]، وما وقع فى عهد عبدالمؤمن بن على من جمع علماء الظاهرية والمالكية للمناظرة حول عدة مسائل فى مدونة سحنون، ومنها مسألة إعادة الصلاة فى الوقت والتى يرفضها الظاهرية، وانتهى المجلس بإقرار رأى الظاهرية بعد كلام دار بين ابن زرقون المالكى وأحد الظاهرية، وقد عبر ابن زرقون عن ظاهرية عبدالمؤمن بقوله:"كل ذلك مراده أن يحمل الناس على مذهب ابن حزم"[2].

ولنصغ إلى ابن زرقون الذى شهد واقعة جمع عبدالمؤمن بن على للفقهاء وذلك لحمل الناس على المذهب الظاهرى فيحدثنا بقوله"كنت فيمن جمعهم – أى عبدالمؤمن- فقام على رأسه كاتبه ووزيره أبوجعفر ابن عطية فخطب خطبة مختصرة، ثم رد رأسه إلى الفقهاء، وقال لهم: بلغ سيدنا أن قوما من أولى العلم، تركوا كتاب الله وسنة رسوله عليه الصلاة والسلام، وصاروا يحكمون بين الناس، ويفتون بهذه الفروع والمسائل التى لا أصل لها فى الشرع، وقد أمر أن من فعل ذلك بعد هذا اليوم، ونظر فى شىء من الفروع والمسائل، عوقب العقاب الشديد، وفعل به كذا وكذا وسكت، ورفع الأمير عبدالمؤمن رأسه إليه وأشار عليه بالحلوس فجلس، وقال: سمعتم ما قال ؟ قال له الطلبة نعم. قال: وسمعنا أن عند القوم تأليفا من هذه الفروع يسمونه الكتاب – يعنى المدونة- وأنهم إذا قال لهم قائل مسألة من السنة ولم تكن فيه، أو مخالفة له قالوا: ما هذا فى الكتاب أو ما هو مذهب الكتاب وليس ثمة كتاب يرجع إليه إلا كتاب الله تعالى وسنة رسوله ﷺ، قال:وأرعد وأبرق فى التخويف والتحذير من النظر فى هذه الكتب، والفقهاء سكوت. ثم قال: ومن العجيب أنهم يقولون أقوالا برأيهم وليست من الشرع، فيقولون من طرأ عليه خلل فى صلاته يعيد فى الوقت ويتحكمون فى دين الله تعالى، لأنها إما صحيحة فلا إعادة، وإما باطلة فيعيد أبدا، فيا ليت شعرى من أين أخذوه فصمت القوم ولم يجبه أحد، لحدة الأمر والإنكار...، ثم قام ابن زرقون وحاول أن يجيب عبدالمؤمن

[1] ابن حجر الهيتمى، الفتاوى الحديثية، نقلا عن المنونى، حضارة الموحدين، ص83.

[2] أبوراس العسكرى، الخبر المغرب، نقلا عن المنونى، حضارة الموحدين، ص83، هامش 8.

ويحل له الإشكال إلى أن قال"يا سيدى جميع ما فى الكتاب – يعنى المدونة- مبنى على الكتاب والسنة، وأقوال السلف والإجماع، وإنما اختصره الفقهاء تقريبا لمن ينظر فيه من المتعلمين والطالبين، فانطلقت ألسنة الفقهاء الحاضرين حينئذ ووافقونى على ما قلت – أى ابن زرقون- قال ابن زرقون ثم دعا – أى عبدالمؤمن- فقال: اللّٰهم وفقنا يا رب العالمين، وقام إلى منزله..."[1].

ومما سبق يتضح الآتى: أن عبدالمؤمن كان هدفه حمل الناس على المذهب الظاهرى، وهو ما أكده ابن زرقون الذى شهد الواقعة كما سبق، وقد أكد ذلك أيضا المراكشى على ما سيتضح، كما أكد ذلك أحمد بن محمد البلوى البرزالى (ت 841هـ/1437م) الذى قال"ولما أن اطمأنت بالأمير عبدالمؤمن الدار، جمع الفقهاء إما لاختيار مذهبهم أو حملهم على مذهب ابن حزم"[2]، وهذا التردد من البرزالى سرعان ما يزول بشهادة ابن زرقون التى جاء فيها أن عبدالمؤمن كان هدفه حمل الناس على مذهب ابن حزم كما سبق. كما أن المسألة التى تذرع بها عبدالمؤمن للطعن فى مذهب المالكية من المسائل التى بالغ فيها ابن حزم فى الرد على مالك وقال:"هذا خطأ ؛ لأنه لا يخلو من أن يكون أدى الصلاة التى أمر بها كما أمر، أو لم يؤدها كما أمر، فإن كان أداها كما أمر فلا يحل له أن يصلى فى يوم واحد صلاتين، ولا معنى لإعادته صلاة قد صلاها، وإن لم يؤدها كما أمر، فمن قوله أن يصلى من لم يصلى أبدا ؛ فظهر بطلان هذا القول"[3].

والمدقق فى كلام ابن حزم وكلام عبدالمؤمن السابق يتضح له أن الأخير كان يتكلم بلسان ابن حزم، وما كان هدفه من طرح هذه المسألة بالذات إلا إظهار فساد المذهب الفروعى وحمل الناس على الظاهر خاصة وأن هذه المسألة طرحها سحنون فى المدونة بدون حجج ولا براهين وجعل عنوانها"باب ما تعاد منه الصلاة فى الوقت"[4].

---

[1] نقلا عن عليش، فتح العلى المالك فى الفتوى على مذهب مالك، دار الفكر، (د.ت)، 1/103،102.

[2] نقلا عن الغلبزورى، المدرسة الظاهرية، ص664،665. وكلام البرزالى السابق ذكره فى كتابه"جامع مسائل الأحكام مما نزل بالمفتين والحكام"وفيه ذكر واقعة جمع عبدالمؤمن للفقهاء بتمامها، وعنه نقلها عليش فى كتابه فتح العلى المالك، وكتاب البرزالى لا يزال مخطوطا فى أجزاء متفرقة بخزانات المغرب وغيرها.

[3] أنظر: المحلى، 2/238.

[4] أنظر: المدونة الكبرى، 1/91.

أضف إلى ذلك أن سكوت عبدالمؤمن فى نهاية الجلسة وقيامه إلى منزله ليس معناه أنه أقر فقهاء المالكية على قولهم بخصوص المدونة، بل لأنه ما قبل منهم الكلام، ومن ثم لما وجد اتفاقهم على قول ابن زرقون وإصرارهم على المذهب المالكى تراجع عن حملهم على المذهب الظاهرى خشية الثورة عليه، إذ كان يعلم مكانتهم فى نفوس أهل المغرب(1)، لكن ظل هو ومن حوله متمسكين بالمذهب الظاهرى إلى أن تأتى فرصة فرضه والعمل به، وقد أكد المراكشى ذلك بقوله عند حديثه عن المنصور"وكان قصده فى الجملة محو مذهب مالك وإزالته من المغرب مرة واحدة، وحمل الناس على الظاهر من القرآن والحديث، وهذا المقصد بعينه كان مقصد أبيه وجده إلا أنهما لم يظهراه وأظهره يعقوب هذا – يعنى المنصور-"(2)، ومن هذه المحاورات ما وقع بين يوسف بن عبدالمؤمن، وأبى بكر بن الجد المالكى حول كتاب ابن يونس المالكى، وما فيه من أقوال متعددة وآراء مختلفة، وانتهى الأمر إلى قول يوسف لا بن الجد ليس إلا المصحف وسنن أبى داوود(إشارة إلى كتب الحديث)(3).

خامسا: تكنى عبدالمؤمن بن على بكنية ابن حزم، وهى أبو محمد، وتسمية ابنه بأبى سليمان داوود (4)، وهو اسم وكنية إمام أهل الظاهر داود بن على الأصفهانى، وهذا أمر واضح لتأثر عبدالمؤمن بالمذهب الظاهرى، حتى أنه تكنى بكنية مجدد المذهب، وسمى ابنه باسم إمام المذهب.

سادسا: ترويج الدولة الموحدية للمذهب الظاهرى من خلال مؤلفات رجالها وعلمائها والتى كانت تحمل طابعا ظاهريا كاختيار اسم للكتاب مقتبس من آية قرآنية مثل كتاب عبدالملك بن صاحب الصلاة –كان مؤرخا ومحدثا ظاهريا– الذى أسماه (تاريخ المن بالإمامة على المستضعفين بأن جعلهم الله أئمة وجعلهم الوارثين) فقد اقتبس اسمه من قوله تعالى (ونريد أن نمن على الذين استضعفوا فى الأرض ونجعلهم أئمة ونجعلهم الوارثين) [سورة القصص آية 5]، هذا فضلا عن ظهور نهضة فقهية أصولية كبرى فى المغرب والأندلس فى

1 الغلبزورى، المدرسة الظاهرية، ص669.

2 أنظر: المعجب، ص231،232.

3 المراكشى، المعجب، ص232.

4 ابن صاحب الصلاة، المن بالإمامة، ص155،156.

عهد الموحدين فقد كثر المحدثون والأصوليون والمفسرون وعلماء الكلام والجدل، وذلك من جراء الدعوة للعودة إلى الكتاب والسنة فى استخراج الأحكام وترك ما دونهما من كتب الفروع، بل وصل الأمر بالمالكية الذين تمسكوا بمذهبهم أن تعلموا الأصول والحديث، والاستنباط من القرآن والسنة حتى يكون لهم مكانا فى الدولة أو وصولا لمناصب دينية كان يشترط فيها العلم بالأصول والحديث.

أضف إلى ذلك ظهور تآليف مهمة فى أحاديث الأحكام استدراكا ونقدا وشرحا، وهو الأمر الذى لم يجرؤ أحد على القيام به من قبل ضد كتب الأحكام المالكية، ومن هذه التآليف استدراك القاضى الصقلى على الأحكام الكبرى للقاضى عبدالحق، حيث رأى الصقلى أن هناك أحاديث كثيرة فى الكتب أغفلها عبدالحق وأنها أولى بالذكر مما أورده، وألف ابن القطان بيان الوهم والإيهام الواقعين فى كتاب الأحكام(1).

سابعا: اعتماد الدولة الموحدية فى القضاء والفتيا والأحكام على القرآن والسنة والإجماع، وهى الأصول التى اعتمدها المذهب الظاهرى، وقد كتب حكام الدولة الرسائل للقضاة والعمال بخصوص هذا الشأن ومن ذلك رسالة المأمون للفقيه أبى محمد عند توليته قضاء شريش، ورسالة الرشيد لأبى محمد القاضى بشريش، وأخرى لقاض أمره أيضا بالاعتماد على القرآن والسنة والإجماع والاجتهاد، ولقد سبق المأمون والرشيد فى هذا الأمر يوسف بن عبدالمؤمن، أضف إلى ذلك ما أعلنه المرتضى فى رسالة لأهل سبتة جاء فيها (وما تعبدنا ربنا – جلا وعلا- إلا بالظاهر)(2) وهو القول الذى طالما كرره ابن حزم والظاهرية مرارا فى كتبهم، وهذا القول يوضح أن الدولة ظلت حتى النهاية متبنية للمذهب الظاهرى، إذ إن المرتضى كان الحاكم قبل الأخير فى تاريخ الدولة.

أضف إلى ذلك ما قام به المنصور الموحدى من أمر جماعة من العلماء المحدثين بجمع مجموعة من الأحاديث من كتب السنة، وأخذ الناس على حفظها حتى حفظها العوام، وكان يجعل لمن يحفظ ذلك جعلا من الكساء والأموال، ونال عنده طلبة الحديث حظوة كبيرة، وكان لهم ملجا وملاذا(3).

---

[1] المنونى، حضارة الموحدين، ص39.

[2] ابن صاحب الصلاة، المن بالإمامة، ص227 ؛ وانظر: عزاوى، رسائل موحدية، 1/494،495،483، 424.

[3] المراكشى، المعجب، ص278-280.

ثامنا: اتخاذ الموحدين قضاة ظاهرى المذهب كأحمد بن يزيد بن عبدالرحمن بن بقى بن مخلد الذى تولى قضاء مراكش، ثم قرطبة وكانت أحكامه على المذهب الظاهرى، وابن مضاء، وابن دحية الكلبى، وغيرهم كثير على ما سيتضح بالفصل الثالث من هذه الدراسة، وبلغ من حرص المنصور على نشر المذهب الظاهرى أن اتخذ لبنيه مؤدبا ظاهريا وهو أبا سليمان بن حوط الله الغرناطى الذى كان قد تولى قضاء قرطبة وإشبيلية ومرسية وسبته وسلا وميورقة، وذلك لينشئهم على أصول المذهب(1).

وقد أثمرت سياسة المنصور هذه إذ إن ابنه الناصر لما فتح ميورقة واستردها من بنى غانية المالكية حرص على أن يولى عليها قاضيا ظاهريا وهو ابن حوط الله ليحافظ على المذهب الظاهرى بالجزيرة ويعيده إلى سابق عهده كما كان أيام ابن حزم (2)، بل إن القضاة أنفسهم كانوا إذا استنابوا عنهم أحدا فى الأحكام يختارونه من الظاهرية مثل أبى الحسن على بن عبدالله بن يوسف بن خطاب المعافرى قاضي إشبيلية (ت629هـ/1231م) والذى استنابه القضاة كثيرا فى الأحكام(3)، وقد أكد صاحب بيوتات فاس سياسة الدولة الموحدية بتولية قضاة لا يحكمون إلا بالظاهرية فى قوله"ولما قلدوا القضاء بالمغرب إلى قاضى القضاة عبدالله بن طاهر الصقلى الحسينى أمروه أن يأمر القضاة بالمغرب أن يحكموا بمحصل الظاهرية، فامتثلوا أمره، وصاروا لا يحكمون إلا بمحض الظاهرية، وجروا على ذلك السنن بطول أيامهم"(4).

تاسعا: معاقبة حكام الموحدين بالحبس لمن يتعرض بالنقد الهدام لابن حزم ومذهبه، ومن يدعو إلى التقليد وكتب الفروع وذلك مثل ما حدث لمحمد بن سعيد بن أحمد الأنصارى المعروف بابن زرقون بسبب تعصبه للمذهب المالكى وانتقاده لابن حزم انتقاصا لقدره

---

1 ابن الأبار، التكملة، 885/2 ؛ وانظر:البناهى، تاريخ قضاة الأندلس، ص117 ؛ أحمد بكير، المدرسة الظاهرية، ص64.

2 الناصرى، الاستقصا، 217/2.

3 توفيق الغلبزورى، المدرسة الظاهرية، ص308،309.

4 ابن الأحمر، بيوتات فاس، ص19، وابن طاهر من أهل مدينة فاس كان متصوفا اتصل بالمنصور الموحدى سنة 587هـ/1191م فحظى عنده، وكان عالما بأصول الدين وأصول الفقه، ومسائل الخلاف، ولى قضاء الجماعة للمنصور، ثم ولى قضاء الجماعة للناصر بعد أبيه ولم يزل كذلك حتى وفاته سنة 609هـ/1212م أنظر: ابن أبى زرع، الذخيرة السنية فى تاريخ الدولة المرينية، دار المنصور، الرباط، 1972م، ص48.

وليس تقويما فى كتابه (المعلى فى الرد على المحلى والمجلى لابن حزم)، وتدريسه لكتب الفروع وقد نهى عنها المنصور[1]، والقاضى أبوبكر بن العربى المالكى الذى انتقد ابن حزم فى رسالة له أسماها (الغرة) انتقد فيها كتاب (الدرة فى الاعتقاد) لابن حزم[2]، وأبوبكرالجيانى (ت 596هـ/1199م) الذى سجنه المنصور بسبب دعوته للتقليد[3] وأبوبكر محمد بن على بن خلف التجيبى الإشبيلى (ت596هـ/1199م) الذى وشى به للمنصور ايام ألزم الناس بالأثر والظاهر فسجن مع ابن زرقون وعرض للقتل لكنه خلص من النكبة فلزم داره حتى مات[4].

وكانت لهذه السياسة آثار بعيدة فى زيادة الظاهريين والمهتمين بالفكر الحزمى وهو ما يقرره ابن العربى المالكى الذى وصف كثرة الظاهرية فى صدر دولة الموحدين بقوله "وجدت القول بالظاهر قد ملأ المغرب"[5] وأكد ذلك كل من عقيل بن عطية القضاعى، والمراكشى صاحب (المعجب) حيث يقول القضاعى عن الطائفة الكبيرة التى اتبعت ابن حزم فى عصر الموحدين:"تعظمه تعظيما مفرطا بحيث تقلده فى جميع أقواله، ولا ترى مخالفته فى شىء من مذهبه وإذا ظهر لها فى كلامه الخطأ البين والوهم الصراح لم تقبله، وأحالت بالوهم والخطأ على من يتعاطى الرد عليه أو على نفسها بالعجز عن الانتصار لذلك القول المردود"[6]، ويقول المراكشى فى حدود سنة 621هـ/1224م فى ختام ترجمته لابن حزم:"وإنما أوردت هذه النبذة من أخبار هذا الرجل، وإن كانت قاطعة للنسق مزيحة عن بعض الغرض لأنه أشهر علماء الأندلس اليوم وأكثرهم ذكرا فى مجالس الرؤساء، وعلى ألسنة العلماء وذلك لمخالفته مذهب مالك بالمغرب، واستبداده بعلم الظاهر، ولم يشتهر به قبله

---

[1] ابن الابار، التكملة، 616/2 ؛ الذهبى، سير أعلام النبلاء، 311/22.

[2] ابن العربى، العواصم من القواصم، تحقيق محب الدين الخطيب، مكتبة السنة، القاهرة، ط1، 1405هـ/1412م، ص21 ؛ وانظر: المقرى، نفح الطيب، 25،31/2.

[3] المقرى، نفح الطيب، 58،57/2 ؛ وانظر: محمد الرشيد ملين، عصر المنصور الموحدى، دار التأليف والنشر السلطانية، الرباط، د.ت، ص254.

[4] الغلبزورى، المدرسة الظاهرية، ص711.

[5] ابن العربى، العواصم من القواصم، تحقيق عمار الطالبى، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 337،336/2.

[6] نقلا عن الكنانى، مؤلفات ابن حزم، ص97.

عندنا أحد فيما علمت، وقد كثر مذهبه وأتباعه عندنا بالأندلس اليوم)[1]، ومن كلام المراكشى يتضح أن المذهب الظاهرى ظل مذهبا رسميا للدولة الموحدية حتى سقوطها، إذ إن كلامه كان بعد وفاة المنصور الموحدى بأكثر من ربع قرن، وفى ذلك رد على من ادعى أن الدولة تبنت المذهب الظاهرى فى عهد المنصور فقط ثم سرعان ما زال المذهب بزواله[2].

عاشرا: كثرة الظاهرية فى عهد الموحدين حتى شكلوا تجمعا ضد المالكية، وهو الأمر الذى لم يحدث من قبل ومنهم على سبيل المثال لا الحصر محمد بن عبدالله بن مروان التلمسانى قاضى الجماعة فى عهد المنصور الموحدى وابنه محمد الناصر 595هـ-611هـ/1199م-1214م الذى عرف بتعصبه لابن حزم، وإبراهيم بن يعقوب المنصور الموحدى الذى ولى على إشبيلية مرتين ووزر لأخيه محمد الناصر، وكان يذهب مذهب أبيه فى الظاهرية، وعلى بن عبدالله بن يوسف قاضى إشبيلية[3]، وعبدالمنعم بن محمد بن عبدالرحيم الخزرجى الذى تولى قضاء غرناطة وجزيرة شقر ومدينة وادى آش وجيان، ثم تولى الحسبة والشرطة فى عهد المنصور الموحدي[4].

ومن الظاهرية أبو بكر محمد بن علي بن العربي الصوفي الظاهري صاحب الفتوحات المكية المشهور بمحيي الدين بن عربي والشيخ الأكبر وبابن أفلاطون وقد أصطلح أهل المشرق علي ذكره بغير ألف ولام تمييزا له عن القاضي أبي بكر بن العربي المالكي خصم الظاهرية. سمع كتب ابن حزم من شيخه عبد الحق الإشبيلى، واهتم بنشرها والتعليق عليها، وأثر عنه رؤيا حدث عنها بقوله:"رأيت النبي صلي الله عليه وسلم في المنام وقد عانقه أبو محمد بن حزم المحدث فغاب الواحد في الأخر فلم نر إلا واحدا، وهو رسول الله علية الصلاة والسلام فهذه غاية الوصلة"[5]، وهذه الرؤيا تشير إلي أن المعتنق لفكر ابن حزم

---

[1] أنظر: المعجب، ص49.

[2] أحمد بكير، المدرسة الظاهرية **بالمشرق والمغرب، دار قتيبة، بيروت – دمشق، ط1411،1هـ/1990م**، ص64.

[3] المراكشى، المعجب، ص308-310 ؛ وانظر: بالنثيا، تاريخ الفكر الأندلسى، ص238.

[4] البناهى، تاريخ قضاة الأندلس، ص.11. وجزيرة شقر تقع بين بلنسية وشاطبة، ومدينة جيان كوره تتصل أحوزها بأحواز كوره البيرة ومسافة ما بينها وبين قرطبة خمسون ميلا أنظر: ابن غالب، فرحة الأنفس، ص 284، 285.

[5] المقري، نفح الطيب، 363/2 ؛ وأنظر عبد الحليم عويس، ابن حزم الأندلسى وجهوده فى البحث التاريخى والحضارى، الزهراء للإعلام العربى، القاهرة، ط1409،2هـ/1988م، ص 350،360.وعن إبن العربي أنظر: أسين بلاسيوس، ابن عربى حياتة ومذهبه، ترجمة عبد الرحمن بدوى، مكتبة الأنجلو المصرية،القاهرة، 1965 م، ص 5 – 99.

معتنقا لفكر النبي صلي الله عليه وسلم. بيد أن ظاهرية ابن العربي لم تكن كظاهرية ابن حزم فالأول قصرها علي العبادات وسلك في الاعتقادات مسلك المتصوفة أصحاب الباطن، والثاني طبق ظاهريته علي العبادات والاعتقادات في آن واحد، وهذا شأن غريب من ظاهري يعد رأس أهل الباطن من الصوفية(1).

ومن الظاهرية في عهد الموحدين أحمد بن الرحمن بن محمد بن مضاء القرطبي قاضي القضاة بدولتهم وصاحب كتاب الرد علي النحاة، والمشرق في النحو، وتنزيه القرآن عما لا يليق بالبيان، وقد صنفهم لتأصيل مذهب جديد في النحو يعارض فيه النحو المشرقي الغارق في التأويل بناء علي منهج ظاهري يقوم علي إلغاء القياس والتعليل وإلغاء نظريات وعلل كثيرة في النحو(2)، وعبدالكريم بن عبدالملك بن عبدالله البجائى (من أهل القرن السابع الهجرى) كان معروفا عند خلفاء بنى عبدالمؤمن، وإليه كان مرجع الفتيا وعلى قوله العمل(3)، وغير ذلك كثير ممن ذكرناه بالفصل الثالث.

حادى عشر: أن الدولة الموحدية كان لها الفضل في انتقال المذهب الظاهري الحزمي إلي شمال أفريقيا وخاصة تونس في العهد الحفصي ؛ حيث وجدت جماعة من الظاهرية في القرنين السادس والسابع للهجرة لم تكن تخفى منافستها للمذهب المالكي، بل كانت تشنع على الإمام مالك وفقهاء المالكية(4)، وكانت تتمتع بحماية الطبقة الموالية للدعوة الموحدية، وتولي البعض منها التدريس بالمدارس التونسية(5).

كما كان للموحدين الفضل في وجود طائفة تمثل الفقه الظاهرى في مملكه غرناطة(6)،

---

1 المقري، مصدر سابق، 2 / 363 ؛ وأنظر: بالنثيا، تاريخ الفكر الأندلسي، ص 219.

2 أحمد بكير، المدرسة الظاهرية، ص59 ؛ وانظر: أحمد أمين، ظهر الإسلام، مكتبة النهضة المصرية، ط3، 1962م، 3/96،95 ؛ خديجة الحديثى، أبوحيان النحوى، مكتبة النهضة، بغداد، 1966م، ص319.

3 توفيق الغلبزورى، المدرسة الظاهرية، ص303.

4 أبو عبدالله محمد بن خليفة: إكمال إكمال المعلم بشرح صحيح مسلم / 4/271.

5 الغبرينى: عنوان الدراية، ص294 ؛ وانظر: أحمد بكير، سابق، ص65 ؛ توفيق الغلبزورى: المدرسة الظاهرية، ص726.

6 استولى ابن الأحمر محمد بن يوسف بن هود على غرناطة من الموحدين سنة 628هـ/ 1230م وأسس مملكته التى دامت حتى سنة 897هـ/1492م، ومنذ انفصالها عن الموحدين بدأ ابن الأحمر فى إعادت المذهب المالكى إليها ثانية وطبعها بالطابع الذى كانت عليه الأندلس قبل الموحدين أنظر: محمد عبدالله عنان، تراجم إسلامية مشرقية وأندلسية، مكتبة الخانجى بالاشتراك مع مكتبة الأسرة،2000م، ص257،259.

ومن هؤلاء علي سبيل المثال لا الحصر: أحمد بن صابر القيسى الشاعر (ت666هـ/1267م) كان كاتبا للأمير أبى سعيد فرج وهو ابن محمد بن نصر أول سلاطين بنى الأحمر وكان يتعبد ربه بالفقه الظاهرى ويعمد إلى نشره حتى هدده السلطان بقطع يديه لخروجه عن مذهب مالك فضج من ذلك وقال"إن إقليما تمات فيه سنة رسول الله حتى يتوعد بقطع اليد من يقيمها لجدير أن يرحل عنه"فخرج من الأندلس وقدم إلى مصر[1]، والقاضي محمد بن يحيي بن بكر الأشعري قاضى غرناطة كان لا يقلد مذهبا ويقضي بما يراه صوابا وكان عارفا بالأصول والفروع واللغة والتفسير، والقراءات والحديث وعلومه، وعبد المهيمن الأشجعى البلذوذي الظاهري (ت 697هـ/1297م) الذي كان يصول بلسانه بالمغرب والأندلس على من نافر ابن حزم[2] وأبو سلمة محمد بن على البياسى الغرناطى (ت 703هـ/1303م) شيخ ابن الزبير، وابن رشيد الفهرى السبتى (ت721هـ/1321م)، والوزير ابن سهل الأزدى الغرناطى (ت 730هـ/1329م)، وعبدالحليم بن الحسن بن تدرارت التينمالى (ت 741هـ/1340م)[3]، وأثير الدين محمد يوسف أبو حيان الجياني الغرناطى (ت 745هـ /1344م) صاحب البحر المحيط في التفسير، بلغت عنايته بفكر ابن حزم أن اختصر المحلي في كتاب أسماه (الأنور الأجلى في اختصار المحلى)، واعتمد كثيرا من أحكام ابن حزم فى تفسيره، ونافح عن اعتبار خلاف داود بن على الظاهرى[4] وقد دفعته ظاهريته إلى تطبيقها على النحو مثله في ذلك مثل ابن مضاء القرطبي حيث اتخذ السماع أساس كل حكم، ولم يقس إلا على ما كثر فيه السماع، وإذا اجتمع عنده السماع والقياس رجح السماع وأخذ به. بل إنه أرجع بعض الاختلاف والتعقيد في المسائل النحوية المعقدة إلى القياس الذى أفسد النحو وعقد دراسته[5].

ثانى عشر: أن مشايخ الموحدين قدموا المنصور بن يوسف للخلافة، رغم معرفتهم أنه

---

[1] بالنثيا، تاريخ الفكر الأندلسى، ص238؛ وانظر: الغلبزورى، المدرسة الظاهرية، ص366،367.

[2] البناهى، تاريخ قضاة الأندلس، ص142 ؛ وانظر ابن الخطيب، الإحاطة، 4/18-20.

[3] المقرى، نفح الطيب، 2/59 ؛ الغلبزورى، سابق، ص370-373،733.

[4] Asin placios , Abn hazam , P.318,319 ؛ وانظر: عبدالسميع محمد أحمد، ترجمة أبى حيان بكتابه البحر المحيط، مطبعة كويك حمادة الجريسى، ط1، 1413هـ/1992م، 1/139 ؛ الغلبزورى، المدرسة الظاهرية، ص402-428.

[5] خديجة الحديثى، أبوحيان النحوى، ص14.

ظاهرى، وكان مشهورا بظاهريته أيام كونه وزيرا فى عهد أبيه[1]، ولو كان لهؤلاء المشايخ نهجاً مذهبياً غير المذهب الظاهرى لما قدموا المنصور، ولعارضوا من قدمه أصلا، كما كان الحال فى عهد المرابطين المالكية الذين اعتبروا أن مذهب الظاهرية بدعة، ورفضوا تولية أى ظاهرى منصب من المناصب الهامة فى الدولة[2]، كما أن محمد الناصر بن المنصور استوزرأخاه إبراهيم بن المنصورالذى كان يذهب مذهب أبيه فى الظاهرية على حد قول المراكشى، وقد ظل إبراهيم فى الوزارة حتى عام 605هـ/1208م ثم ولاه الناصر على إشبيلية[3]، وهذا الذى فعله الناصر يؤكد خطأ ما ذهب إليه البعض من أن الدولة كانت ظاهرية فقط فى عهد المنصور، ويبطله أيضا قول صاحب بيوتات فاس بان الناصر كان كأبيه لا يحكم إلا بمحض الظاهرية، وأن دولة الموحدين كلها من بدايتها إلى نهايتها كانت دولة ظاهرية كما أسلفنا[4]، ولو كانت الدولة غير ظاهرية لما سكت شيوخ الموحدين عن هذا التمكين للظاهرية ورجالها.

ثالث عشر: حرص حكام الموحدين للدفاع عن ابن حزم والمذهب الظاهرى وتشجيع علماء الظاهرية للرد على منتقدى ابن حزم والمذهب الظاهرى مثل أحمد بن محمد بن حزم المذحجى الذى صنف كتابا أسماه (الزوابغ والدوامغ) انتقد فيه أبا بكر بن العربى المالكى فى كتابه الذى رد فيه على ابن حزم والموسوم باسم (الدواهى والنواهى فى الرد على ابن حزم)، وقد أتى أحمد بن محمد بن حزم على كل شبهة روج لها ابن العربى، وأبطل كل مقولة رددها فى كتابه هذا[5]، هذا فضلا عن حرصهم على العناية والاهتمام البالغ بفقهاء الظاهرية مثل الحافظ إبراهيم بن خلف السنهورى الدمشقى (ت620هـ/1223م) الذى دخل الأندلس والمغرب فالتف حوله جماعة من الظاهرية درسوا على يديه ورووا عنه مثل ابن حوط الله

---

[1] الناصرى، الاستقصا، 2/198،199.

[2] الونشريسى، المعيار، 2/341.

3 المراكشى، المعجب، ص 255،256.

[4] إسماعيل بن الأحمر، بيوتات فاس الكبرى، ص19.

[5] المراكشى، الذيل والتكملة، تحقيق محمد بن شريفه، مطبوعات أكاديمية المملكة المغربية، 1984م، السفر الأول، القسم الأول، ص408.

الظاهرى، وابنه محمد، وأبوالعباس النباتى الظاهرى، وابن القطان الفاسى المالكى صاحب النزعة الظاهرية، وولد ابن القطان، وليس أدل على عناية الموحدين بالسنهورى أنه لما وقع فى أسر النصارى خلصه محمد الناصر بن المنصور وأحسن إليه، أضف إلى ذلك حرص حكام وولاة الموحدين على تقريب علماء الظاهرية وأئمتها منهم مثل المنتصر بالله حاكم بجاية الذى استحسن جهود ابن سيد الناس اليعمرى الظاهرى (ت 659هـ/1260م) وآثاره للتمكين للمذهب الظاهرى ببجاية فقرب منزله وأجزل عطيته وجائزته، وكان من أخص الحاضرين بمجلسه[1].

رابع عشر: أن المعاصرين للأحداث من المؤرخين والفقهاء ومن جاء بعدهم أقروا بأن الدولة الموحدية كانت دولة ظاهرية تحتكم للفقه الظاهرى. فهذا المراكشى يوضح ظاهرية الدولة الموحدية عند حديثه عن المنصور الموحدى بقوله:"وفى أيامه انقطع علم الفروع، وخافه الفقهاء، وأمر بإحراق كتب المذهب بعد أن يجرد ما فيها من حديث رسول الله والقرآن... وتقدم إلى الناس فى ترك الاشتغال بعلم الرأى والخوض فى شىء منه، وتوعد على ذلك بالعقوبة الشديدة... وكان قصده فى الجملة محو مذهب مالك وإزالته من المغرب مرة واحدة، وحمل الناس على الظاهر من القرآن والحديث، وهذا المقصد بعينه كان مقصد أبيه وجده إلا أنهما لم يظهراه وأظهره يعقوب هذا – يعنى المنصور–"[2]، فهذه شهادة مؤرخ معاصر للأحداث يؤكد على أن هدف كل من عبدالمؤمن وابنه يوسف وحفيده المنصور هو حمل الناس على المذهب الظاهرى، ويؤكد ذلك شهادة ابن زرقون المالكى التى أسلفنا ذكرها بأن عبدالمؤمن بن على كان هدفه من المناظرات بين الظاهرية والمالكية حمل الناس على الظاهر؛ وشهادة ابن حمويه السرخسى الدمشقى (ت 642هـ/1244م) الذى رحل إلى المغرب وأقام بمراكش عند المنصور الموحدى وأخبر بأن الفقهاء كانوا ينسبون المنصور إلى مذهب الظاهر[3].

وهذا صاحب بيوتات فاس المتوفى فى العصر المرينى يقول"إن ملوك الموحدين تحلوا

---

[1] الغلبزورى، المدرسة الظاهرية، ص297،298،363.

[2] أنظر: المعجب، ص231،232.

[3] نقلا عن المقرى، نفح الطيب، 3/111.

بالمذهب المعروف لهم، تابعين للمهدى رئيسهم الأول القائل باعتقاده الفاسد بإنكار الرأى فى الفروع الفقهية والعمل على محض الظاهرية... وجروا على ذلك السنن بطول أيامهم"[1]، وقد وافقه على ذلك صاحب كتاب الإعلام[2]، وفى موضع آخر نرى صاحب بيوتات فاس يؤكد على ظاهرية الدولة الموحدية من بدايتها إلى نهايتها فى الحكم والقضاء وخلافه بقوله"ولما ولى يعقوب المرينى المذكور وطلب منه أهل المغرب الرجوع فى القضاء إلى مذهب مالك عن طيب أنفسهم، أمر قضاة المغرب بذلك وترك مذهب الظاهرية"[3]، وهذا النص واضح وجلى على استمرار ظاهرية الدولة حتى عصر يعقوب المرينى الذى حكم من سنة 656هـ/1258م حتى سنة 685هـ/1286م.

وممن أكد على ظاهرية المنصور والدولة الموحدية ابن جزى الغرناطى (ت 741هـ/1340م) حيث قال"المنصور أبويوسف يعقوب، كان عالما محدثا ن ألف كتاب الترغيب فى الصلاة،وحمل الناس على الظاهرية، وأحرق كتب المالكية"[4]، والحافظ الذهبى (ت 748هـ/1347م) الذى قال عن المنصور"ألزم الناس باخذ الفقه من الكتاب والسنن على طريقة أهل الظاهر، فنشا الطلبة على هذا بالمغرب بعد سنة ثمانين وخمسمائة"[5] والشاطبى المالكى (ت 790هـ/1388م) الذى قال عن مذهب ابن تومرت"وكان مذهبه البدعة الظاهرية"[6] وفى موضع آخر ينسب الموحدين للظاهرية المحضة بقوله"فمزقوا

---

[1] ابن الأحمر، بيوتات فاس، ص19.

[2] العباس بن إبراهيم المراكشى، الإعلام بمن حل مراكش وأغمات من الأعلام، 396/8.

[3] أنظر: بيوتات فاس، ص20،21. ويعقوب هو ابن عبدالحق المرينى ولد سنة 607هـ/1210م وتولى الحكم بعد وفاة أخيه أبى بكر سنة 656هـ/1258م، وهو الذى قطع مملكة بنى عبدالمؤمن ومحى آثارهم، وهو أول من تسمى بأمير المسلمين من ملوك بنى مرين أنظر: ابن أبى زرع، الذخيرة السنية، ص85.
ومن عهد يعقوب المرينى بدأ التقليد يعود ثانية، وانطفأت جذوة التجديد والاجتهاد، وجددت كل فروع المالكية ونسى العلماء الأصول ثانية حتى قال قائلهم وهو أحمد بن عمر المزكلدى بفاس"ما نزل من السماء حكم إلا وهو فى المدونة"أنظر: ابن القاضى المكناسى، جذوة الاقتباس فى ذكر من حل من الأعلام مدينة فاس، دار المنصور للطباعة، الرباط، 1973م، 127/1.

[4] أنظر: القوانين الفقهية، دار القلم، بيروت، ص276.

[5] أنظر: سير أعلام النبلاء، 311/22.

[6] أنظر: الاعتصام، مكتبة الرياض الحديثة، الرياض،256/1.

كتب المالكية وسموها كتب الرأى، ونكلوا بجملة من الفضلاء بسبب أخذهم فى الشريعة بمذهب مالك، وكانوا مرتكبين للظاهرية المحضة... وثبتت زمانا طويلا، ثم ذهب منها جملة، وبقيت أخرى منها إلى اليوم"[1].

وذهب البناهى المالقى الأندلسى إلى ظاهرية المنصور الموحدى ودولته أيضا[2]، وكذلك وصف ابن فرحون المالكى (ت 799هـ/1396م) دولة بنى عبدالمؤمن بالظاهرية كما سبق[3]، وقد سبق ذكر كلام البرزالى عن ظاهرية الموحدين، وكذا وصف الونشريسى (914هـ/1508م) ابن تومرت بالظاهرى فقال"ومنها ما أحدثه المهدى الظاهرى محمد بن تومرت"[4]، وذهب ابن العماد الحنبلى إلى ظاهرية الموحدين[5]، ومثله ابن رأس العسكرى (ت 1238هـ/1822م)، والشيخ عليش المالكى (ت 1299هـ/1882م) كما سبق، وابن خضراء السلاوى[6].

وقد ذهب إلى هذا الرأى – ظاهرية ابن تومرت والموحدين – جماعة من الباحثين المحدثين منهم الأسبانى آنخل جونثالث بالنثيا[7]، ومحمد المنونى المغربى[8]، ومحمد عبدالله عنان[9]، والحجوى الثعالبى الفاسى[10]، وعبدالحفيظ الفاسى، ومحمد زاهد الكوثرى، وسعيد الأفغانى، وسعيد أعراب، والدكتور إحسان عباس، والدكتور شوقى

---

[1] أنظر: الاعتصام، 1/171.

[2] أنظر: تاريخ قضاة الأندلس، ص118.

[3] أنظر: الديباج المذهب فى معرفة أعيان المذهب، 2/260.

[4] أنظر: المعيار المغرب، 2/361.

[5] أنظر: شذرات الذهب، 5/96.

[6] أنظر: الرد على من يقبض فى صلاة الفرض، مخطوط ضمن مجموع الخزانة العامة بالرباط، رقم (1724د)، ورقة 60،61.

[7] أنظر: تاريخ الفكر الأندلسى، ص238.

[8] أنظر: حضارة الموحدين، ص37.

[9] أنظر: عصر المرابطين وبداية الدولة الموحدية، مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر، ط1384،1هـ/1964م، ص203.

[10] أنظر: الفكر السامى فى تاريخ الفقه الإسلامى، دار التراث، القاهرة، ط1، 1396هـ، 2/172.

ضيف، وفؤاد سزكين، وبطرس البستانى، والدكتور عباس الجراوى، وأحمد أمين[1]، ومراجع عقيلة الغنای[2]، والإمام محمد أبوزهرة[3]، وابن عقيل الظاهرى[4]، والدكتور زكريا إبراهيم[5]، والدكتور فاروق عبدالمعطى[6]، والدكتور محمد إبراهيم الفيومى[7]، والدكتور حسان محمد حسان[8]، والعلامة محمد بن الأمين بوخبزة الحسنى التطوانى الظاهري، والدكتور توفيق الغلبزورى[9] والباحث النابه فى تراث ابن حزم سمير قدورى[10]، وغيرهم كثير مما لم نقف عليهم، ولا شك أن العرض السابق يوضح خطأ بعض الباحثين فيما ذهب إليه من عدم تأثر الموحدين بالفقه الظاهري الحزمى[11].

[1] الغلبزورى، المدرسة الظاهرية، ص685،686.

[2] أنظر: قيام دولة الموحدين، ماجستير، آداب عين شمس، 1388هـ/1968م، ص214.

[3] أنظر: ابن حزم حياته وعصره، ص577-582.

[4] أنظر: ابن حزم خلال ألف عام، دار الغرب الإسلامى، بيروت، ط1، 1402هـ/1982م، 2/82،9.

[5] أنظر: ابن حزم الأندلسى، الدار المصرية للتأليف والترجمة، القاهرة، ص205.

[6] أنظر: ابن حزم الظاهرى، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1413هـ/1992م، ص162.

[7] أنظر: تاريخ الفلسفة الإسلامية فى المغرب والأندلس، دار الجيل، بيروت، ط1417،1هـ/1997م، ص212.

[8] أنظر: ابن حزم الأندلسى عصره ومنهجه وفكره التربوى، دار الفكر العربى، القاهرة، (د.ت)، ص98.

[9] توفيق الغلبزوى، المدرسة الظاهرية بالمغرب والأندلس، ص.ذ،7.

[10] أنظر: الردود على ابن حزم بالأندلس والمغرب من خلال مؤلفات ابن حزم، مقال بمجلة الأحمدية، دبى، محرم 1424هـ/مارس 2003م، عدد13، ص319.

[11] عبدالله علام، الدولة الموحدية، ص312.

obeikandl.com

المبحث الرابع: دوافع اختيار الموحدين للمذهب الظاهرى مذهبا رسميا:

اتخذ حكام الموحدين من المذهب الظاهري مذهباً رسمياً لهم خاصة فى عهد أبى يوسف يعقوب المنصور الذى عمم العمل بالمذهب فى الفتيا والقضاء وغيرهما بالمغرب والأندلس، ويرجع ذلك إلى أسباب عدة منها:

أولا: أن الفتاوى الشرعية التى تصدرعن فقهاء الأندلس لا تعتمد على القرآن والسنة مباشرة، وإنما على مذهب مالك، حتى أن المصدر الإلهي قد تنوسى تماماً[1].

ثانيا: الإعجاب الذى كان يكنه المهدى محمد بن تومرت مؤسس الدولة. لابن حزم وتأثره به فى عدة مسائل تعتبر قوام مذهبه الدينى، مثل قوله بأن الشريعة لا تثبت بالعقل، وانحصار أصولها فى القرآن والسنة وغيرها[2] وتابعه فى ذلك كل من عبدالمؤمن بن على، ويوسف ابنه، وحفيده المنصور بل وباقى الحكام[3].

ثالثا: الخلافات فى كتب الفروع حول المسألة الواحدة، والتى أدت إلى ضياع الحق وإجهاد الناس، خاصة المقلدين فى التعرف على أوجه الصواب من دينهم ؛ مما كان له أثر كبير فى تمسك هذه الدولة بالمذهب الظاهري.

رابعا: انتشار مذهب المجسمة الذى يفسر الآيات القرآنية التى بها تشبيه للذات الإلهية تفسيراً حرفياً[4]

خامسا: عواطف المالكية الجياشة على انقراض الدول المرابطية صاحبة الانتصار الأكبر على النصارى فى معركة الزلاقة سنة 479هـ/1086م، والتى ضمنت بقاء المسلمين بالأندلس نحو أربعة قرون تالية، وكان ذلك أحد الأسباب التى دفعت مؤسس الدولة

---

[1] المراكشي، المعجب، ص 278- 280 ؛ وانظر، خوليان ريبيرا، التربية الإسلامية، ترجمة الطاهر مكى، دار المعارف، القاهرة، ط2، 1994م،ص 30، 31.

[2] محمد بن تومرت، أعز ما يطلب، ص 163. 173؛ وانظر: Goldziher, le Liver le MohammedI ibn Toumert Mahdies, Al ger, 1903, p50 – 70

[3] المراكشي، مصدر سابق، ص 279؛ وانظر، عبدالحليم عويس، ابن حزم الأندلسى، ص 250. 254.

[4] المراكشي، السابق، ص 279، 280؛ وانظر، أحمد رمضان، الخلافة فى الحضارة الإسلامية، ص 115، 116.

الموحدية إلى تغيير المذهب المالكي التى اعتنقته الدولة المرابطية إلى المذهب الظاهري أكثر المذاهب معارضة له[1].

سادسا: أن ابن تومرت لم ينس ما تعرض له فى مراكش على يد فقهاء المالكية فى عهد على بن يوسف، ووشايتهم به لديه حتى أمر بقتله، لولا خروجه إلى تينملل، كان هذا فى الوقت الذى لقى فيه ابن تومرت تأييد جماعة من الظاهرية وافقوه على دعوته، خاصة ما كان من فقهاء فاس كما سبق، فضلا عن أن ابن تومرت أخذ على عاتقه نشر التوحيد الكلامى القائم على التأويل، وهو ما وجد معارضة شديدة من فقهاء المالكية، فى حين كان ابن حزم وهو أحد أقطاب الظاهرية ومجدد المذهب، يدعو إلى التوحيد الكلامى، وله أقوال حول الآيات المتشابهة بسطها فى كتابه الفصل[2]، بل له كتابٌ مفصلٌ فى علم الكلام أسماه (علم الكلام على مذهب أهل السنة والجماعة)، الأمر الذى دفع ابن تومرت إلى تبنى المذهب الظاهرى تأييدا لجهوده فى نشر علم الكلام، أضف إلى ذلك أن ابن تومرت تلقى أصول المذهب الظاهرى في قرطبة. كما درس المذهب على يد الطرطوشى أحد المهتمين بالفقه الظاهرى وكتب ابن حزم[3]، فوجد في المذهب أمورا تتوافق مع عقليته وتفكيره مثل الثورة على الحاكم الجائر، ورفض القياس والظن في الأحكام فاعتمده في الفقه وفى بعض أمور العقيدة على ما سيتضح تفصيلا في الفصل الثالث، وآخر هذه الأسباب تربية المنصور بن يوسف تربية ظاهرية، حتى إنه نشأ فوجد اباه قد قلد ظاهريا القضاء وهو أحمد بن مضاء، ثم جعله قاضى قضاةٍ[4]، فضلا عن إبداء يوسف وأبيه عبدالمؤمن إعجابهما بالمذهب الظاهرى ورغبتهما فى نشره والقضاء على كتب الفروع، الأمر الذى دفع المنصور إلى هذا المذهب دفعا، ولذا فلا غرو أن يقول عن مجدد المذهب ابن حزم قولته الشهيرة لما مر على قبره:"عجبا لهذا الموضع يخرج منه مثل هذا العالم"ثم قال:"حقا كل العلماء عيال على ابن حزم"[5].

---

[1] أحمد بكير، المدرسة الظاهرية بالمشرق والمغرب، ص 65، 66.

[2] ابن حزم، الفصل، 2/3-12، وانظر: أحمد رمضان، الخلافة، ص115،116.

[3] ابن القطان، نظم الجمان، ص4 ؛ وانظر: الكنانى، مؤلفات ابن حزم، ص86؛ الغلبزورى، المدرسة الظاهرية، ص623.

[4] المراكشى، الذيل والتكملة، القسم الأول، السفر الأول، ص218-222.

[5] المراكشى، المعجب، ص232؛ وانظر: المقرى، نفح الطيب، 222/4.

المبحث الخامس: مناقشة الأقوال التى تنفى عن الموحدين ظاهريتهم:

وبعد هذا العرض أجدنى مضطراً لعرض وجهات نظر تختلف معنا فى الرأى حول مذهب الدولة الموحدية، وذلك لمناقشتها فى إطار طرح جديد لهذه المسألة، ويمكن عرض ذلك فى الآتى:

ما ذهب إليه ابن الأثير الذى قال وهو يتحدث عن عصر عبدالمؤمن بأن الناس كانت بالغرب على مذهب مالك فى الفروع[1] وقد نقل النويرى نفس القول عن ابن الأثير[2] وهذا لا يمكن قبوله من وجوه **الأول:** أن هذا القول لم يسبق ابن الأثير إليه أحد من المؤرخين، فضلا عن أن ابن الأثير كان من المشارقة فلم تكن معارفه عن المغاربة خاصة فى الأمور المذهبية دقيقة. **الثانى:** أن المعاصرين للأحداث من أمثال ابن زرقون المالكى والمراكشى قالا بأن عبدالمؤمن بن على كان يهدف إلى محو مذهب مالك وحمل الناس على المذهب الظاهرى[3]، وقد أكد ابن فرحون المالكى (ت799هـ/) كلامهما بل زاد بأن بنى عبدالمؤمن أنفسهم أبطلوا القياس وألزموا الناس بالأثر والظاهر[4]، وأكد ذلك أيضا صاحب بيوتات فاس كما سبق. **الثالث:** أن عبدالمؤمن بن على أمر بتقطيع كتب الفروع وإحراقها وتنفير الناس منها[5].

أما وجهة النظر الثانية فهى قول السراج أن يوسف بن عبدالمؤمن جمع الناس على مذهب

---

[1] ابن الأثير، الكامل فى التاريخ، دار صادر، بيروت، 1399هـ/1979م، 292/11.

[2] النويرى، نهاية الأرب، 318/24. وقد نقل البستانى نفس هذا القول لكنه لم يعزوه لأحد، أنظر دائرة المعارف، دار المعرفة، بيروت، دت، 647/11.

[3] أنظر المراكشى، المعجب، ص 279 ؛ أبوراس العسكرى، الخبر المغرب، نقلا عن المنونى، حضارة الموحدين، ص83، هامش 8. ولابد مما ليس منه بد أن نؤكد على أن مسألة محو مذهب مالك ليس الهدف منها إلا محو أقوال الرجال وآراءهم فقط، أما ما يخص مالك فقد لقيت كتبه احتراماً من قبل ابن تومرت وحكام الموحدين، باعتبار أن مالكاً كان محدثاً وفقيهاً مجتهداً يستنبط الأحكام، ومن ثم فالمحو كان موجهاً ضد أقوال أتباعه من المقلدة الذين رفضوا النصوص واتبعوا الآراء والأقوال.

[4] أنظر: الديباج المذهب، 260/2.

[5] ابن أبى زرع، روض القرطاس، 255 ؛ وانظر: الناصرى، الاستقصا،125/2؛ ابن العماد، شذرات الذهب، 322/4.

مالك فى الفروع[1] وهو باطل من وجهين **الأول**: أنه لم يكن معاصرا للأحداث. فقد توفى سنة 1149هـ، أى بعد سقوط الدولة الموحدية بما يقرب من خمسة قرون تقريبا، ولم يسبق السراج أحد قال بمثل قوله من مؤرخى المشرق والمغرب، وربما نقل هذا القول خطأ دون تحقيق عن النويرى والذى قال نفس قوله لكنه نسبه إلى عبدالمؤمن[2].

الثانى: أن المعاصرين للأحداث ومنهم المراكشى اعترفوا بأن يوسف بن عبدالمؤمن نهى عن الفروع، وأغلظ فى ذلك حتى استخدم السيف، ودعا إلى العودة إلى الكتاب والسنة[3]، وأكد صاحب بيوتات فاس ظاهرية الدولة الموحدية كلها من أول المهدى حتى نهايتها كما سبق.

أما وجهة النظرالثالثة فهى قول حسين مؤنس"أراد محمد بن تومرت فى كتابه (أعز ما يطلب) أن يوفق بين متناقضين هما المذهب المالكى السنى الصريح ومذهب غلاة الشيعة الذين يقولون بالمهدية"[4] وهذا لا يمكن قبوله لأن ابن تومرت فى كتابه هذا نحا منحا ظاهريا عندما رفض القياس والظن والشك فى الأحكام، وأرجع الاحتكام فى أصول الشريعة إلى القرآن والسنة والإجماع، ونهى عن الاعتماد على الفروع[5] فى الوقت الذى يعتمد فيه المذهب المالكى على القياس والرأى والفروع فى الأحكام الشرعية. أما بخصوص المهدية فإنها مسألة موجودة فى الفكر العقدى السنى كما هى عند الشيعة، فضلا عن أن ابن تومرت استغلها استغلالا شكليا سياسيا ليس إلا، على ما سيتضح عند الحديث عن العقيدة وعلم الكلام بالفصل الثالث.

وهناك وجهة نظر رابعة تقول"بأن فقه الموحدين الجديد لم يكن سوى فقه مالك بعد

---

[1] السراج الأندلسى، الحلل السندسية فى الأخبار التونسية، تحقيق محمد الحبيب، الدار التونسية، قسم 2 ج1 ص992.

[2] النويرى، نهاية الأرب فى فنون الأدب، 318/24.

[3] المراكشى، المعجب، ص232.

[4] حسين مؤنس، مقدمة التحقيق لكتاب عبدالواحد المراكشى، وثائق المرابطين والموحدين، مكتبة الثقافة الدينية، القاهرة، ط1، 1997م، ص157.

[5] محمد بن تومرت، أعز ما يطلب، ص1-5،11-18،163-165،258-266.

حذف الأسانيد وآراء الفقهاء"[1] ويكفى للرد على ذلك بأن مذهب مالك قبل كثرة شروحات أتباعه وتعدد الأقوال هو مذهب أهل الحديث، ومذهب الظاهرية هو مذهب أهل الحديث، فإذا ما حذفت آراء الفقهاء المتعددة من مذهب مالك عاد إلى أصله، وصار مذهب أهل الحديث الذى هو مذهب الظاهرية، كما صرح ابن حزم نفسه فى كتبه[2]، ويبقى بعد حذف الأقوال وعودة مذهب مالك إلى أصله الأول ثلاث نقط خلافية بينه وبين الظاهرية، وهى القياس والاستحسان والاستصحاب، وهى المسائل الثلاثة التى لم تكن تعمل بها دولة الموحدين لا فى قضاء ولا فى فتيا، واقتصرت على القرآن والسنة والإجماع كما سبق، وكما سيتضح على مدار الدراسة.

أما قول علام بأن المنهج الحزمى لا ينطبق تماما على المذهب الموحدى فى الفقه[3] ففى العرض السابق ما يكفى لإبطاله إذ إن أتباع ابن حزم كانوا كثيرين، وكان ابن حزم أكثر العلماء ذكرا على ألسنة الحكام والعلماء، إلى غير ذلك مما سبق ذكره، وأما ما ذهب إليه علام من أن ابن تومرت لم يمل إلى مذهب ابن حزم الفقهى، ولم يرتبط بابن حزم إلا بخيوط ضعيفة فى ميدان العقيدة التوحيدية فقد نقضه علام نفسه، عندما اعترف بأن الأثر الحزمى فى عقيدة ابن تومرت أظهر من أثر المعتزلة والأشعرية[4]، ثم إن أثر ابن حزم الفقهى على ابن تومرت أجلى من أن ينكر، خاصة فى إنكار ابن تومرت للقياس والإجماع، والاعتماد على القرآن والسنة فى استنباط الأحكام وغير ذلك مما سبق ذكره.

أما وجهة النظر الخامسة فقد مثلها أحمد بكير الذى ذهب إلى أن الموحدين قالوا بترك التمذهب، وأنه لا شىء يثبت الظاهرية الصرفة عندهم[5] ويكفى للرد على ذلك بأن اتخاذ الدولة لقضاة من المذهب الظاهرى، ومربين ظاهريين لأبنائهم، واعتماد أصول الظاهرية فى

---

[1] علام، الدعوة الموحدية، ص232. وقد رفض عبدالله كنون، ما ذهب إليه محمد المنونى من أن الموحدين كانوا ظاهرية، وأن دعوتهم لنبذ مذهب مالك لم تكن إلا للتمسك بمذهب داود، لكنه لم يقدم دليلا واحدا على رفضه هذا. أنظر: عبدالله كنون، تقديم كتاب المنونى، حضارة الموحدين، ص9.

[2] أنظر: رسائل ابن حزم، 186/2.

[3] علام، الدعوة الموحدية، ص318.

[4] نفسه، ص156،305.

[5] أحمد بكير، المدرسة الظاهرية، ص64.

القضاء والأحكام على المذهب الظاهرى، وكثرة الظاهرية والحزمية فى عهدها حتى نهايتها وشهادة المعاصرين للأحداث ومن بعدهم على ظاهريتها أدلة كافية على ظاهرية الدولة، بل إن المذهب الظاهرى انتقل من الموحدين إلى الحفصيين فى تونس باعتراف بكير نفسه وبتنظيره(1)، وأما قوله بأن فقه المنصور الظاهرى زال بزوال دولته(2) فقد نقضه هو نفسه عندما اعترف باستمرار المذهب الظاهرى لدولة الموحدين، وانتقل منهم إلى الحفصيين بتونس.

وسادس وجهات النظر تتمثل فى ما ذهب إليه عبدالمجيد النجار من أن إبداء الموحدين الاحترام لابن حزم ليس بكاف للحكم بأنهم على مذهبه فكثيرا ما يقع الإعجاب بإمام من الأئمة المخالفين، ومعاداة كتب الفروع المالكية وتحريقها لا يدل على معاداة المذهب المالكى، ولكنه يدل على مناهضة المنهج الفروعى(3)، واحتج على عدم ظاهرية الموحدين بقول السرخسى(4) عن المنصور الموحدى"بأن له فتاوى مجموعة حسبما أدى إليه اجتهاده وأن الفقهاء ينسبونه إلى مذهب الظاهر"وعقب النجار على ذلك بقوله"فالعبارة تفيد ميله إلى الاجتهاد لا إلى تقليد الظاهرية، وأن نسبة الفقهاء المنصور لأهل الظاهر فتفيد أنهم يتجنون عليه بذلك. كما احتج أيضا على عدم ظاهرية الدولة باهتمام ابن تومرت بموطا مالك واختصاره له فى كتابه"محاذى الموطأ(5).

---

1 نفسه، ص65.

2 نفسه، ص64.

3 عبدالمجيد النجار، المهدى ابن تومرت، ص494.

4 هو تاج الدين أبو محمد عبد الله بن عمر بن علي بن حمد بن حمويه شيخ الشيوخ بدمشق له كتاب في ثمان مجلدات ذكر فيه أصول الأشياء وله السياسة الملوكية صنفها للملك الكامل محمد، وكان قد بلغ الثمانين وقيل لم يبلغها وقد سافر إلى بلاد المغرب سنة ثلاث وتسعين واتصل بمراكش عند ملكها المنصور يعقوب بن يوسف بن عبد المؤمن فأقام هنالك إلى سنة ستمائة وقدم مصر وولي مشيخة الشيوخ بعد أخيه صدر الدين بن حمويه أنظر: المقرى، نفح الطيب، تحقيق إحسان عباس، دار صادر، 1968م، 111/3.

5 عبدالمجيد النجار، المهدى ابن تومرت، ص495،496 ؛ وممن قال بقول النجار بأن ابن تومرت كان مالكيا لأنه اهتم بموطا مالك واختصره عبدالهادى أحمد الحسيسن أنظر: مظاهر النهضة الحديثة فى عهد يعقوب المنصور الموحدى، اللجنة المشتركة لإحياء التراث الإسلامى بين المملكة المغربية ودولة الإمارات العربية المتحدة، 1402هـ/1982م، 292/1.

وكل هذه تبريرات واهية من عدة وجوه **الأول**: أن قوله بأن الإعجاب بابن حزم ليس بكاف للحكم على أنهم على مذهبه، حق لكن أريد به باطل فهناك بالفعل كثير من الناس يعجبون بفقهاء دون أن يكونوا على مذاهبهم، ولكن الأمر هنا يختلف تماما فالدولة لم تعلن إعجابها بابن حزم وكتبه ومؤلفاته فحسب بل إنها مكنت للظاهرية بصفة عامة، وإلا ما الذى دفع عبدالمؤمن إلى عقد مناظرات بين الظاهرية والمالكية، وما الدافع وراء تبنى الدولة لأصول المذهب الظاهرى فى القضاء، وما هو تفسير تولية الدولة لقضاة ظاهريين، بل واتخاذ مؤدبين ظاهريين لأبنائهم، ولماذا ازدادت الظاهرية فى عهد الموحدين، ولماذا كانت الدولة تنزل العقوبة على من يسب ابن حزم ومذهبه، وعن طريق من انتقل المذهب الظاهرى إلى الحفصيين فى تونس أظن أن الإجابة على هذه الأسئلة ستبطل ما أراد أن يثبته الدكتور النجار.

الثانى: أن مناهضة المنهج الفروعى هذا أمر قام به الموحدون فعلا، لكن لماذا خصوا به المذهب المالكى، لأنه **أولا** أكثر المذاهب انتشارا وتمكينا، **ثانيا** أكثر المذاهب ركونا إلى أقوال أئمته وتقليدا لآرائهم، ومن ثم كان فقهاء المالكية هم المقصودون دون غيرهم باستئصال كتب الفروع، وإلا ما تفسير لجوء المالكية فى عهد الموحدين إلى تعلم الجدل والكلام واستنباط الأحكام من القرآن والسنة، والاعتماد على الاجتهاد، لقد نجح الموحدون فى تحويل المالكية فى عهدهم من المنهج الفروعى إلى منهج الأصول، وهذا هو النهج الظاهرى الذى دعا إليه أئمة الظاهرية قاطبة، صحيح أن المالكية ظلوا على مالكيتهم، لكنهم قبلوا ما فرض عليهم من قبل الموحدين الذين نصروا المذهب الظاهرى وأيدوه، وقبلوه فى الحكم والقضاء كما سبق.

الثالث: أن تفسيره لكلام السرخسى فقد حمله على غير محمله وأوله على وجه غير الذى يحتمله إذ إن كلام السرخسى غير قابل للتأويل خاصة إذا علمنا أن المراكشى وغيره أكدوا حقيقة تبنى المنصور للمذهب الظاهرى، فضلا عن أعمال المنصور نفسه بإعلاء المذهب الظاهرى وجعله مذهبا رسميا فى الفتيا والقضاء، أضف إلى ذلك أن التأويل الذى لجأ إليه النجار خاص بالمنصور، فماذا عساه أن يفعل بباقى حكام الموحدين.

الرابع: أن تأويله كلام السرخسى بأن الفقهاء ينسبونه لأهل الظاهر، تفيد أنهم يتجنون

عليه بذلك، لا يمكن قبوله لأن قول السرخسى ليس فيه أن الفقهاء هم المالكية، لأنه لو كان هناك تجنى سيكون من المالكية وليس من الظاهرية. كما أن كلام السرخسى بأن الفقهاء ينسبونه لأهل الظاهر ليس له تفسير سوى أنه ظاهرى المذهب، لتبنيه لأصوله وقواعده فى فتاواه واجتهاداته، وتقريبه الظاهريه من مجالسه.

الخامس: أن الاحتجاج على مالكية ابن تومرت باختصاره لموطا مالك لا يرقى أبدا لأن يكون دليلا لأن الموطا كتاب حديث قبل أن يكون كتاب فقه، فضلا عن أن ابن حزم وهو مجدد المذهب الظاهرى وكبير من كبرائه اهتم بالموطأ وعده من بين كتب السنن المعول عليها فى الإسلام وكتب شرحا له سماه"الإملاء فى شرح الموطأ فى ألف ورقة"[1] فهل يعد ابن حزم مالكيا بذلك، كما أن المنصور الموحدى اهتم بالموطا أيضا رغم ظاهريته المحضة وأمر أن يضم الموطأ ضمن المصنفات العشرة التى أمر بجمع أحاديثها[2].

أما وجهة النظر السابعة فتمثلت فيما ذهب إليه عبدالله كنون من أن حكم الفقهاء على الموحدين بأنهم كانوا ظاهرية حكما ناشئا من ذلك الصراع بين المالكية والظاهرية الحزمية بالمغرب والأندلس فأطلقه فقهاء المالكية على الموحدين من باب التشنيع والتهجين كما يقال اليوم فى كل من كان سلفى العقيدة إنه وهابى تنكيتا عليه وتنفيرا من مذهبه، كما احتج كنون على عدم ظاهرية الدولة الموحدية بأن أحدا من مؤرخيها لم يقل أنها ظاهرية[3] وهذا القول لا يمكن قبوله من وجوه **الأول**: أنه لا دليل عليه من قول أو رأى أو نص أو رواية.

الثانى: أن ابن زرقون الفقيه المالكى لما حضر محاورة فى مجلس عبدالمؤمن أخبر بأن هدف عبدالمؤمن من ذلك حمل الناس على المذهب الظاهرى ولم يظهر فى قوله أى تهجين أو إشانة، وإنما كان يصدر حكما على أمر عاينه، وكذا الونشريسى وصف ابن تومرت بالظاهرى دون تهجين، ومن قبله ابن فرحون المالكى أكد ظاهرية الدولة الموحدية بلا تهجين، وصاحب بيوتات فاس والشاطبى أقرا بظاهرية الدولة مع وصف هذه الظاهرية بالبدعة

---

[1] الذهبى، سير أعلام النبلاء، 18/203،202،194.

[2] المراكشى، المعجب، ص231.

[3] عبدالله كنون، النبوغ المغربى، ط2، 1380هـ/1960م، 1/125،124.

والهوى كما سبق، وهو ما يؤكد حقيقة أن الموحدين كانوا ظاهرية باعتراف فقهاء المالكية، وليس تشنيعا أو تهجينا، ولو كان الأمر تهجينا أو سبا لما أقرا بظاهرية الدولة.

الثالث: أن المعاصرين للأحداث من أمثال المراكشى – أحد مؤرخى الموحدين – أكدوا على ظاهرية الدولة، كشهادة للتاريخ كما سبق. **الرابع**: أن كنون ناقض نفسه وكلامه السابق لما أكد على نشاط المذهب الظاهرى فى عهد الموحدين نشاطا كبيرا رغم الخطة المنظمة من رجال الموحدين للقضاء على المذهب المالكى[1]، فإذا كانت الدولة ليست بظاهرية فكيف تسمح بنشاط مذهب لا تتبناه إلى الدرجة التى أكد عليها كنون آنفا، وكيف تعمد إلى مذهب طالما ناصب الظاهرية العداء فتضع خطة منظمة للقضاء عليه ما الداعى وراء ذلك إن لم تكن الدولة الظاهرية أصلاً.

الخامس: أن كنون حاول أن يفسر دعوة الموحدين إلى الكتاب والسنة بأنها دعوة إلى الاجتهاد فقط وليست دعوة إلى الظاهر[2]، وهنا أيضا تناقض فى قوله إذ إنه قال بعد ذلك بأن المذهب الظاهرى نشط نشاطا كبيرا، وأن خطة وضعت من الدولة للقضاء على مذهب بعينه هو المالكى، فإذا كانت دعوة الموحدين هى دعوة للاجتهاد بدون مذهبية فلماذا قربت إليها أتباع المالكية ممن قبل النهج الظاهرى، ولماذا لم يضهد أهل الظاهر الذين سعوا لتمكين مذهبهم، فى حين اضطهدت المالكية، ولماذا حكم من عاصر الأحداث من الفقهاء والمؤرخين، ومن جاء بعدهم بظاهرية الموحدين كما سبق، ثم إن هناك أمر آخر غفل عنه كنون وهو أن الظاهرية ليست مذهبا قدر ما هى منهجا، ومن ثم فالحجة عندها للدليل وليست للأقوال، وليس فى المذاهب الإسلامية ما هو مثل الظاهرية فى ذلك، ومن ثم فقوله أيضا رغم تناقضه مع باقى كلامه ففيه إثبات لظاهرية الموحدين التى لا تعتمد على تقليد ولا على اتباع آراء، وإنما تعتمد على الدليل من القرآن والسنة.

---

[1] أنظر: النبوغ المغربى، 1/123.

[2] أنظر: النبوغ، 1/123.

المبحث السادس: المذهب الظاهرى بالأندلس فى عصر بنى نصر:

عقب سقوط الدولة الموحدية ظاهرية المذهب عاد العمل بالمذهب المالكى فى كل من المغرب والأندلس، ورغم ذلك فلم يتوقف المذهب الظاهرى بالأندلس فى عصر بنى نصر، حيث وجدنا ثلة من الأتباع كانت تصول وتجول دفاعاً عنه وعن أصوله ورجاله ومنهم:

أولاً: أحمد بن صابر القيسى الشاعر(ت666هـ/1267م) كان كاتباً للأمير أبى سعيد فرج وهو ابن محمد بن نصر أول سلاطين بنى الأحمر وكان يتعبد ربه بالفقه الظاهرى ويعمد إلى نشره حتى هدده السلطان بقطع يديه لخروجه عن مذهب مالك فضج من ذلك وقال"إن إقليماً تمات فيه سنة رسول الله حتى يتوعد بقطع اليد من يقيمها لجدير أن يرحل عنه"فخرج من الأندلس وقدم إلى مصر[1]، وكان سبب توعد السلطان لأحمد بن صابر القيسى بقطع يده أن الأخير كان يرفع يديه في الصلاة على ما صح في الحديث عنده، فبلغ ذلك السلطان المذكور فتوعده بقطع يديه لمخالفته لما عليه المالكية.

والملفت للنظر فى ابن صابر القيسى أنه كان كاتباً للسلطان النصرى المالكى المذهب، وهو ما يؤكد على حقيقة قربه من السلطة، والتى بلا شك ساعدت فى تحسين وضعيته الاقتصادية والاجتماعية، لكن الغريب فى الأمر هو تحول السلطان وتهديده لكاتبه بتطبيق مذهب مالك فى قضية من قضايا العبادات، الأم الذى يؤكد على عودة التقليد من جديد وفرض مذهب مالك بالقوة حتى على أرباب السلطة، وهو ما لم يقبله الكاتب الظاهرى، وآثر أن يغادر الأندلس كلية، ويغادر ما كان عليه من رغد العيش حرصاً على مذهبه الظاهرى.

ومن شعر أحمد بن صابر القيسى رحمه الله:

أتنكر أن تبيض رأسي لحادث ... من الدهر لا يقوى له الجبل الراسي

وكل شعار في الهوى قد لبسته ... فرأسي أموي وقلبي عباسي

[1] بالنثيا، تاريخ الفكر الأندلسى، ص238؛ وانظر: الغلبزورى، المدرسة الظاهرية، ص366،367.

وأنشد أبو حيان للقيسى:

أرى الدهر ساد به الأرذلون ... كالسيل يطفو عليه الغثا

ومات الكرام وفات المديح ... فلم يبق للقول إلا الرثا

وأنشد له أيضا :

لولا ثلاث هن والله من ... أكبر آمالي في الدنيا

حج لبيت الله أرجو به ... أن يقبل النية والسعيا

والعلم تحصيلا ونشرا إذا ... رويت أوسعت الورى ريا

وأهل ود أسأل الله أن ... يمتع بالبقيا إلى اللقيا

ما كنت أخشى الموت أنى أتى ... بل لم أكن ألتذ بالمحيا

وقال أبو حيان في هذه المادة:

أما إنه لولا ثلاث أحبها ... تمنيت أني لا أعد من الأحيا

فمنها رجائي أن أفوز بتوبة ... تكفر لي ذنباً وتنجح لي سعياً

ومنهن صوني النفس عن كل جاهل ... لئيم فلا أمشي إلى بابه مشياً

ومنهن أخذي بالحديث إذا الورى ... نسوا سنة المختار واتبعوا الرأيا

أتترك نصا للرسول وتقتدي ... بشخص لقد بدلت بالرشد الغيا)[1]

ثانياً: عبد المهيمن الأشجعى البلذوذي الظاهري(ت697هـ/1297م) الذي كان يصول بلسانه بالمغرب والأندلس على من نافر ابن حزم[2] قال ابن الخطيب:"نزيل مراكش"ثم نقل

[1] أنظر: المقرى، نفح الطيب، 656/2

[2] البناهى، تاريخ قضاة الأندلس، ص142 ؛ وانظر ابن الخطيب، الإحاطة، 18/4-20.

عن صاحب كتاب المؤتمن[1]، قوله:"كان شاعراً مكثراً، سهل الشعر، سريعه، كثيراً ما يستجدي به، وكان يتقلد مذهب أبي محمد علي بن حزم الفقيه الظاهري، ويصول بلسانه على من نافره. دخل الأندلس، وجال في بلادها. بعد دخوله مراكش. وكان أصله من بلذوذ. ورد مالقة أيام قضاء أبي جعفر بن مسعدة، وأ طال بها لسانه، فحمل عليه هنالك حملاً أذاه"[2].

وقد ورد وصفه فى أحد المصادر بأنه كان:"رجلاً طوالاً، شديد الأدمة، حليق الرأس، دمينه، عاريه، كثير الاستجداء، والتهاتر مع المحابين من أدباء وقته، يناضل عن مذهب الظاهرية بجهده"[3].

ثالثاً: أبو سلمة محمد بن على البياسى الغرناطى الأنصاري ناصر الدين (ت703هـ/1303م) شيخ ابن الزبير، قدم إلى القاهرة، واستوطنها بعد الحج حتى مات بها، وكان عارفًا بالحديث، وكتب منه كثيرًا، ومال إلى مذهب الظاهرية، وانتفع به جماعة من طلبة الحديث، وكان ثقة[4].

ومقولة المقرى:"وانتفع به جماعة من طلبة الحديث، وكان ثقة"تؤكد على حقيقة الجهد العلمى الذى قام به فى مملكة غرناطة كأحد أئمة الظاهرية.

رابعاً: ابن رشيد الفهرى السبتى (ت721هـ/1321م)، قصد غرناطة فى عصر بنى نصر وحل بها سنة 692هـ، وعين للخطابة والإمامة بجامعها الأعظم، وأخذ يلقي دروساً ممتعة في المسجد فكان يشرح من البخاري حديثين يتكلم عن سندهما ومتنهما أتقن كلام[5]، وكان موضع احترام سائر أهل غرناطة لما رأوه فيه من متانة الدين وعلو الكعب في سائر العلوم وحرصه على إفادة طلابه[6].

---

[1] هو أبو البركات ابن الحاج البلفيقى شيخ ابن الخطيب، وعنوان الكتاب كاملاً:"الكتاب المؤتمن فى أنباء أبناء الزمن".

[2] أنظر: الإحاطة، 4/18،19.

[3] نفسه، 4/20.

[4] المقرى: نفح الطيب، 2/ 59 ؛ وانظر: صديق حسن خان: التاج المكلل من جواهر مآثر الطراز الآخر والأول، 2/279.

[5] ابن حجر: الدرر الكامنة، 4/2.

[6] ابن الخطيب: الإحاكة، 3/136.

كان متقناً لعلوم جمة دفعت ابن الخطيب أن يصفه بقوله:"كان رحمه الله فريد دهره عدالة وجلالة وحفظًا وأدبًا وسمتًا وهديًا واسع الأسمعة عالي الإسناد صحيح النقل أصيل الضبط تام العناية بصناعة الحديث قيمًا عليها بصيرًا بها محققا فيها ذاكرًا فيها للرجال جماعة للكتب محافظًا على الطريقة مضطلعًا بغيرها من العربية واللغة والعروض فقيهًا أصيل النظر ذاكرًا للتفسير ريان من الأدب حافظًا للأخبار والتواريخ مشاركًا في الأصلين عارفًا بالقراءات عظيم الوقار والسكينة بارع الخط حسن الخلق كثير التواضع رقيق الوجه متجملًا كلف الخاصة والعامة مبذول الجاه ولا شفاعة. كهفًا لأصناف الطلبة."([1]).

وكان على مذهب أهل الحديث – ومن جملتها المذهب الظاهرى- في الصفات يقبلها على ظاهرها ولا يبحث في تأويلها، فاتهمه أعداؤه بأنه لم يكن مالكياً، وهو ما نص عليه الذهبى بقوله:"وأخبرني ابن المرابط قال: كان شيخنا ابن رشيد على مذهب أهل الحديث في الصفات يمرها ولا يتأول وكان يسكت لدعاء الاستفتاح ويسر البسملة فأنكروا عليه وكتبوا عليه محضرا بأنه ليس مالكيا فاتفق أن القاضي الذي شرع في المحضر مات فجأة وبطل المحضر([2]).

ورغم أننا لا ندري أين وقع هذا الاتهام ولا متى، فإننا أمام نص يكشف لنا بجلاء اتهام المالكية لابن رشيد، وهو ما يدفعنا للقول بأن ذلك ربما كان بغرناطة، لا سيما وأن حادثة اتهام غير المالكية تكررت بالأندلس مراراً، كما يمكننا أن نؤكد على ظاهرية ابن رشيد من خلال النص السابق إذ إن الأندلس لم تعرف من مذاهب أهل الحديث مذهباً مكينا كالمذهب الظاهرى الذى مكن له ابن حزم، ومن بعده الدولة الموحدية.

وأما قول المقرى عن ابن رشيد بخصوص مذهبه:"وذكر بعضهم أنَّ الإمام ابن رشيد كان ظاهري المذهب والمعروف أنّه كان مالكيا والله أعلم."([3]). فلا يمكن قبول تردده لأمور:

---

[1] ابن الخطيب: الإحاطة، 3/135،136.

[2] نقلا عن ابن حجر: الدرر الكامنة، 4/112.

[3] المقرى: أزهار الرياض فى أخبار عياض، تحقيق مصطفى السقا، إبراهيم الإبيارى، عبدالعظيم شلبى، مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر، القاهرة، 1358هـ/1939م، 2/350.

أولاً: أن المقرى كان مالكياً ومتعصباً لمذهبه ضد الظاهرية، وهو ما اتضح من خلال حديثه عن مناظرات ابن حزم والباجى.

ثانياً: أن المعاصرين لابن رشيد كتبوا محضراً وشهدوا فيه أن ليس مالكى.

ثالثاً: أن تردد المقرى وعدم حسمه الأمر يؤكد أن قول من قال أنه ظاهرى هو الصواب، لا سيما إذا عرفنا أن الرجل كان يفسر آيات الصفات تفسيراً ظاهرياً، أى أنه اتبع منهج أهل الحديث ومن جملتهم المذهب الظاهرى.

على أية حال لقد كان ابن رشيد خطيباً بليغاً ينشئ الخطب البديعة وتارة يرتجلها ويهتم بتأصيل كلامه بالنصوص والأدلة من الكتاب والسنة كما وقع له مرة بمسجد غرناطة أنه قام للخطبة يوماً بعد فراغ المؤذن الثاني ظنه الثالث فلما قام نادى المؤذن الثالث، فقال بديهة: أيها الناس رحمكم الله إن الواجب لا يبطله المندوب وإن الآذان يعد الأول غير مشروع الوجوب فتأهبوا لطلب العلم وانتبهوا وتذكروا قول الله تعالى (وما آتاكم الرسول فخذوه وما نهاكم عنه فانتهوه) فقد روينا عنه ﷺ أنه قال: من قال لأخيه والإمام يخطب أنصت فقد لغا ومن لغا فلا جمعة له، جعلني الله وإياكم ممن علم فعمل وخوطب فقبل وأخلص فتخلص. وذلك مما استدل به على قوة جنانه وانقياد لسانه لبيانه"[1].

خامساً: الوزير محمد بن محمد بن سهل بن مالك الأزدى الغرناطى الأندلسى الظاهرى (ت730هـ /1329م)، [2]، وهو غير ابن مالك صاحب الألفية الشهيرة المعروفة بألفية ابن مالك.

كان أبوه وزيراً فى مملكة غرناطة، ولد محمد بن محمد بن سهل بن مالك الظاهرى فى بيت معروف بالجلالة والرئاسة والفضل والثروة قدم ابن مالك الظاهرى مصر ودرس على يد كل من الإمام الدمياطى وابن دقيق العيد وابن النحاس وكان ذا فنون وشعر، ولا يتعمم بل يتطيلس على طاقية وكان شيخاً وقوراً على قول الذهبى وكان كثير النظر فى كتاب المحلى لابن حزم ويميل إلى مذهبه على قول المقريزى[3].

---

[1] ابن الخطيب: الإحاطة، 3/138،139.

[2] انظر عنه بالتفصيل توفيق الغلبزورى، المدرسة الظاهرية بالمغرب والأندلس، 371-373

[3] أنظر: المقفى الكبير، 24/7.

قرأ بالسبع على ابن أبى الأحوص، وابن الزبير، وبرع فى معرفة الاصطرلاب، وكان يلقب بالوزير، وكان يكثر من الصدقات من أملاكه بالمغرب ويفعل ذلك سرا.

قال الحافظ الذهبى"من بيت سيادة ووزارة ولد سنة 672هـ...قدم علينا فقرأ الصحيحين فى دون الشهر وكان أثريا ظاهريا..."[1].

وقال الإدفوى عن ابن مالك الظاهرى"كان يميل إلى مذهب أهل الظاهر"[2] وقال ابن حجر"اشتغل كثيرا ومال إلى مذهب الظاهر"[3].

قلت: ومعنى"يميل إلى"أى أنه كان ظاهرياً كما اعتاد أهل المغرب والأندلس عندما يطلقون هذه اللفظة إذ كانوا يعنون بها المعنى الحقيقى من الكلام أى أنه ظاهرى ويقولون يميل إلى قول داود أى أنه داوودى المذهب أو ظاهرى وهكذا.

سادساً: عبدالحليم بن الحسن التينالى بن عبدالملك بن عبدالله بن يحيى بن تدرارت (ت 741هـ/1340م) [4]، نزيل مالقة والمتوفى بها سنة إحدى وأربعين وسبعمائة، وقد أربى على الثمانين، كان شيخا سليم الصدر، قليل التصنع، فاضلاً مستظرفاً فقيهاً مناضلاً عن مذهب الإمام أبى محمد بن حزم متشيعاً له، متعيشا من الشهادة المخزنية، مجروحا بهنة المعاقرة، مرحوماً من عقلاء الناس، مكرماً لبيته [5].

سابعاً: القاضى مُحَمَّد بن يحيى بن أَحْمد بن مُحَمَّد بن بكر بن سعد الْأَشْعَرِيّ المالقى، من ذُرِّيَّة بلج بن يحيى بن خَالِد بن عبد الرَّحْمَن بن يزيد بن أبي بردة واسْمه عَامر بن أبي مُوسَى واسْمه عبد الله بن قيس صَاحب رَسُول الله ﷺ[6] قاضى غرناطة كان لا يقلد مذهباً ويقضي بما يراه صواباً وكان عارفاً بالأصول والفروع واللغة والتفسير، والقراءات والحديث وعلومه[7].

---

[1] أنظر: الذهبى، المعجم المختص بالمحدثين، ص257

[2] أنظر: ابن قاضى شهبه، طبقات الشافعية، 150/2

[3] أنظر:الدرر الكامنة، 178/4.

[4] المقرى، نفح الطيب، 59/2 ؛ الغلبزورى، سابق، ص370-373،733.

[5] ابن الخطيب: الإحاطة، نصوص جديدة لم تنشر، تحقيق عبدالسلام شقور، ترجمة رقم 287 ص233، 234.

[6] البناهى: تاريخ قضاة الأندلس، ص141.

[7] نفسه، ص142،143.

قال تلميذه البناهى:"كَانَ شَيخنَا.. مِمَّن جمع لَهُ بَين الدِّرَايَة وَالرِّوَايَة"[1]؛ ويذكر بعد ذلك شيوخه بالأندلس والمشرق ثم يتحدث عن علم شيخه وتفننه بقوله:"وَعَاد إِلَى بَلَده مالقة، وَقد صَار سباق الحلبات معرفَة بالأصول، وَالْفُرُوع، والعربية، واللغة وَالتَّفْسِير، والقراءات، مبرزاً فِي علم الحَدِيث تأريخاً، وإسناداً، ونسخاً، وتصحيحاً، وضبطاً، حَافِظًا للألقاب والأسماء والكنى؛ فتصدر فِي فنون الْعلم. وَكَانَ كثير النَّصِيحَة، حَرِيصًا على الإفادة؛ فنفع وأدب، وَخرج وهذب، حَتَّى صَار أَصْحَابه على هَيْئَة متميزة من لِبَاس واقتصاد، وجد واجتهاد"[2].

وعن رعاية القاضى الأشعرى لطلابه وتعهدهم بالنصيحة يقول البناهى:"كَثِيرًا مَا كَانَ يَقُول لفتيان الطّلبَة مَا قَالَه الْجُنَيْد بن مُحَمَّد، وَهُوَ: يَا معشر الشَّبَاب {جدوا قبل أَن تبلغوا مبلغي} فتضعفوا وتقصروا كَمَا قصرت! وَكَانَ الْجُنَيْد وَقت الشاخة لَا يلْحقهُ الشَّبَاب فِي الْعِبَادَة. وَمن تِلْكَ النِّسْبَة أَيْضا كَانَ شَيخنَا أَبُو عبد الله بن بكر؛ فَإِنَّهُ لم يكن فِي الْغَالِب يَأْكُل إِلَّا عِنْد حَاجَة، وَلَا ينَام إِلَّا عَن غلبته، وَلَا يتَكَلَّم بغَيْر الْعلم إِلَّا عَن ضَرُورَة"[3].

ويتحدث البناهى عن جهود شيخه العلمية، وكذا عن بعض المناصب التى تولاها لا سيما الوزارة والقضاء فيقول:"وَبَقِي كَذَلِك زَمَاناً، يدرس بالْمَسْجِدِ الْقَرِيب من منزله سكناهُ احتساباً. ثمَّ تقدم ببلاده للوزارة، نَاظرا فِي أُمُور العقد والحل، ومصالح الكافة. ثمَّ ولي الْقَضَاء بِهِ؛ فأظهر من الجزالة والشدة مَا مَلأ بِهِ وجدا صُدُور الحسدة، ونسبوا إِلَيْهِ أموراً حملت على إِخْرَاجه من مالقة، وإمكانه بغرناطة؛ فَبَقيَ بهَا يَسِيرا، وَتقدم مِنْهَا بالْمَسْجِدِ الْجَامِع خَطِيبًا. ثمَّ ولي قَضَاء الْجَمَاعَة؛ فَقَامَ بالوظائف، وصدع بالْحَقِّ، وبهرج الْعُدُول؛ فزيف مِنْهُم مَا ينيف على الثَّلَاثِينَ عددا، استهدف بذلك إِلَى محادة ومناسبة ومعادلة خَاضَ ثبجها وصادم تيارها غير مبال بقيل أَو قَالَ؛ فَأَصْبح فِي عمله، مَعَ كتبة الوثائق بغرناطة، أشبه الْقُضَاة بيَحْيَى بن معمر فِي طلبه قرطبة، إِذْ بلغ من مناقشته أَن سجل فِي يَوْم وَاحِد بالسخطة على تِسْعَة عشر رجلا مِنْهُم وَجَرت لِابْنِ بكر فِي هَذَا الْبَاب حكايات يطول ذكرهَا، إِلَى أَن استمرت الْحَال على

[1] أنظر: تاريخ قضاة الأندلس، ص141.
[2] نفسه، ص142.
[3] نفسه، ص142.

مَا أَرَادَهُ. وعزم عَلَيْهِ أميره فِي إِلْحَاق بعض من أسخطه بالْعَدَالَةِ؛ فَلم يجد فِي قناته مغمزاً؛ فَسلم لَهُ فِي نظره. وَلم يزل مَعَ ذَلِك ملازماً أَيَّام قَضَائِهِ للاقراء مَعَ التَّعْلِيم: درس الْعَرَبيَّة، وَالْأُصُول، وَالْفِقْه، وإقراء الْقُرْآن، والحساب، والفرائض؛ وَعقد مجَالِس الحَدِيث شرحاً وسماعاً..."[1].

ويفصل البناهى الحديث عن دور القاضى الأشعرى فى حمل الناس على السنة ومواجهة أهل الأهواء بقوله:"فَإِنَّهُ أدب النَّاس على الْحلف بِالْإِيمَان اللَّازِمَة، وَأنكر سوء الْحَال فِي الملابس، وَفرق مجتمعات أَرْبَاب الْبدع، وشدد أهل الْأَهْوَاء بالسجن وَالْأَدب، على سَبِيل فِي ذَلِك كُله من اتِّبَاع السّنة وإطراح الْهَوَاء لَهُ، وخفض الْجنَاح لأهل الْخَيْر. وَكَانَ فِي خطبه وَصلَاته كثير الْخُشُوع، لَا يَتَمَالَك من سمع صَوته فِي الْغَالِب من إرْسَال الدُّمُوع؛ يقْرَأ فِي الصُّبْح بِمَا فَوق الْمفصل؛ فيحسبه الْمصلى خَلفه كَأَنَّمَا قَرَأَ بِآيَة وَاحِدَة، لحسن قِرَاءَته، وَطيب نغمته، وَصدق نِيَّته؛ وَإِذا ذكر شَيْء؛ من أُمُور الْآخِرَة، ظهر على وَجهه الاصفرار؛ ثمَّ يغلبه الْبكاء، ويتمكن مِنْهُ الانفعال. فَكَانَ، فِي مُعَامَلَته لأَصْحَابه، على مَذْهَب الْفرج بن كنَانَة، لَا يرى زلَّة لصديقه، وَلَا يعدل فِي حَاجته إِلَيْهِ عَن طَرِيقه؛ وقلما كَانَ يتَخَلَّف فِي يَوْم من أَيَّامه عَن عِيَادَة مَرِيض، أَو شُهُود جَنَازَة، أَو تفقد مُحْتَاج، أَو زِيَارَة منكوب."[2].

ويذكر البناهى طرفاً من أحوال شيخه فى القضاء فيقول:"وَكَانَ فِي أقضيته لَا يرى الحكم بِمُجَرَّد التدمية، إِذا لم يقْتَرن بهَا لشَيْء من اللوث، ويرخص للرجل فِي مُتَابَعَته لزوجته بالأدب، ويوجبه على الصَّلَاة، بِخِلَاف مَا ذهب إِلَيْهِ ابْن أبي زيد فِي نوادره، ويردد مَا ورد فِي الصَّحِيح: أَلا كلكُمْ رَاع، وكلكم مسؤول عَن رَعيته {وَكَانَ لَا يُوسع للناشر عَن رَأْي الْفِرَار بعد الدُّخُول ويجبرها على الرُّجُوع، إِلَى أَن أحدثت لَهُ بمالقة، أَيَّام قَضَائِهِ بهَا، مَعَ رجل من أَهلهَا يعرف بِعَبْد الله الوردي؛ فَأمْسك عَن ذَلِك. وَكَانَ يَأْخُذ بِمذهب اللَّيْث بن سعد فِي كِرَاء الأَرْض بالجزء مِمَّا تنْبت، ويحذر من الركون إِلَى مقالات مُحَمَّد بن عمر الرَّازِيّ الْمَعْرُوف بِابْن خطيب الرَّأْي فِي المباحث، وينكر عَلَيْهِ مَا قَرَّرَهُ آخر محمله من الأراء وَقَوله فِي الْأَرْبَعين:

[1] نفسه، ص142

[2] نفسه، ص143.

أما الْكَافِر، فَهُوَ على قَول الْأَكْثَر من الْأمة يبقي مخلداً فِي النَّار؛ وَهَذَا القَوْل من ابْن الْخَطِيب فِيهِ مَا فِيهِ؛ فَإِن الْمُخَالف فِي تخليد الْكَافِر فِي النَّار هُوَ من الْقلَّة والشذوذ، بِحَيْثُ لَا يلْتَفت إِلَيْهِ، وَلَا يعد كَلَامه قولا فِي الْمَسْأَلَة. وَكَانَ يَقُول: من لم يتمرن فِي عُقُود الشُّرُوط، وَلَا أَخذ نَفسه بالتفقد فِي كتب التوثيق، لَا يَنْبَغِي لَهُ أَن يكون قَاضِيا، وَإِن كَانَ قَوِيا فائقاً فِي سَائِر الْعُلُوم"(1).

وأخيراً يتحدث عن دوره فى الجهاد واستشهاده وهو يستنفر همم المجاهدين فيقول:"وَاسْتمرّ على عمله من الِاجْتِهَاد، وَالرَّغْبَة فِي الْجِهَاد، إِلَى أَن فقد رَحمَه الله} فِي مصَاف الْمُسلمين، يَوْم المناجزة الْكُبْرَى بِظَاهِر طريف(2)، شَهِيدا محرضاً، يشحد البصائر، ويدمن الْأَبْطَال، وَيُشِير على الْأَمِير أَن يكثر من قَول: حَسبنَا الله وَنعم الْوَكِيل! وَقد كتف دَابَّته الَّتِي كَانَ عَلَيْهَا رَاكِبًا، وَهُوَ رابط الجأش، مُجْتَمع القوى، وَأَنْشَأَ عَلَيْهِ بالركوب وَقَالَ لَهُ: انْصَرف (هَذَا يَوْم الْفَرح) يُشِير، وَالله أعلم، إِلَى قَوْله تَعَالَى فِي الشُّهَدَاء:"فرحين بِمَا آتَاهُم الله من فَضله"؛ وَذَلِكَ ضحى الْإِثْنَيْنِ السَّابع من جُمَادَى الأولى عَام 741 هـ، عَن غير عقب من الذُّكُور"(3).

ومما سبق يتضح أن القاضى الأشعرى كان من أئمة الظاهرية الداعين إلى الاجتهاد والتحاكم للدليل والبرهان، وأنه تولى القضاء، والوزارة، وتعرض لبعض المضايقات إلا أن علاقته بالسلطة الأندلسية كانت إلى حد كبير وطيدة، وهو ما يؤكد على حقيقة الدور الإيجابى الذى قام به فقهاء الظاهرية فى المجتمع الأندلسى تحت حكم بنى الأحمر.

---

1 نفسه، ص146.

2 معركة طريف، وتسمى فى الأدبيات الإسبانية معركة ريو سالادو هى معركة نشبت فى الأندلس فى (أكتوبر 1340 م /جمادى الأولى سنة 741 هـ) بين جيوش الأندلسيين بقيادة السلطان أبى الحجاج يوسف بن أبى الوليد إسماعيل والمرينيين القادمين من عدوة المغرب بقيادة السلطان أبى الحسن على بن عثمان المرينى من جهة، وجيوش مملكة قشتالة بقيادة ألفونسو الحادى عشر ومملكة البرتغال بقيادة ألفونسو الرابع من جهة أخرى، وانتهت بهزيمة المسلمين هزيمة منكرة. أنظر: ابن خلدون: العبر، 7/ 261 وما بعدها ؛ السلاوى: الاستقصا، 2/ 65 وما بعدها، عنان: دولة الإسلام فى الأندلس، 7/ 127 -129.

3 البناهى، تاريخ قضاة الأندلس، ص146،147.

ثامناً: أثير الدين محمد يوسف أبو حيان الجياني الغرناطى (ت 745هـ/1344م) محمد بن يوسف بن علي بن حيان بن يوسف الشيخ الإمام العلامة الحافظ المفسر النحوي اللغوي فريد الدهر وشيخ النحاة في عصره وإمام المفسرين في وقته وصاحب التصانيف المشهورة التي سارت شرقا وغربا أثير الدين أبو حيان الأندلسي الجياني الغرناطي ثم المصري. صاحب البحر المحيط في التفسير. ولد أواخر شوال بطخشارش وهي مدينة مسورة من أعمال غرناطة 652هـ، وقيل في شوال سنة 654هـ.

ارتحل عن الأندلس في أول سنة سبع وسبعين وسمع بسبتة وبجاية وتونس والإسكندرية وقرأ بها القراءات أيضا وحج في هذه السنة فسمع بمكة ومنى ورجع على جدة فسمع بها وبعيذاب وقوص ثم قدم مصر في سنة ثمانين وستماية فأدرك أبا الطاهر إسماعيل بن هبة الله المليجي وهو آخر من قرأ على أبي الجود فقرأ عليه وقرأ العربية على الشيخين رضي الدين القسنطيني وبهاء الدين ابن النحاس وقرأ عليه كتاب سيبويه وأخذ علم الأصول عن الإصفهاني وعلم الحديث عن الدمياطي وغيره وسمع الكثير من نحو أربعمائة شيخ وأجازه خلق يوفون على ألف وخمسمائة نفر وقد ذكر ذلك في كتاب سماه التبيان فيمن روى عنه أبو حيان.

صنف التصانيف المشهورة الكثيرة ذكر بعض الحفاظ انها تزيد على خمسين مصنفا منها:

1-إتحاف الأريب بما في القرآن من الغريب(مطبوع)
2-البحر المحيط وهو تفسير (مطبوع)
3-التذييل والتكميل في شرح التسهيل
4-تقريب المقرب لابن عصفور
5-اللمحة البدرية في علم العربية (مطبوع)
6-منهج السالك في الكلام على ألفية ابن مالك (مطبوع)
7-ارتشاف الضرب من لسان العرب (مطبوع)
8-النهر من البحر وشرح التسهيل.
9- التجريد لأحكام سيبويه.
10-كتاب التذكرة نحو ثلاث مجلدات.

11- التذييل والتكميل

12- النافع في قراءات نافع.

13-الأثير في قراءة ابن كثير .

14- تقريب النائي إلى قراءة الكسائي .

15- الإدراك في لسان الأتراك .

16- نور الغبش في لسان الحبش.

17- قطر الحبِّي في جواب أسئلة الذَّهَبي. ذكره أبو حيَّان في إجازته التي أجاز بها الصَّفديَّ، كما ذكره ابن حجر العَسقلاني، وموضوعُه أسئلة في التَّراجم تتصل بعدد من الأعلام المغاربة والأندلسيِّين تقدَّم بها الذهبي إلى شيخه أبي حيَّان ثقةً بدرايته التامَّة بأعلام تلك المنطقة وخبرته بأسمائهم واستيعابه لأخبارهم، ومعرفته بطريقة ضبط النُّطق بها عندهم.

18- النُّضار في المَسْلاَةِ عن نُضار. ويقع في مجلَّد ضخم ترجم فيه لنفسه ولكثير من شُيوخه، ذكر فيه أوَّل حاله وابتداء أمره، وصفة رحلته واشتغاله، كتبه إثر وفاة ابنته الفاضلة والشابَّة الصَّالحة ((نُضَار)) (702 - 730هـ)، وقد تأثَّر جدّاً لوفاتها وخلَّد ذِكْرَها بهذا الكتاب وبقصائدَ عديدةٍ حزينة ضمَّنها ديوانه، وعدَّد فيها صفات ابنته وأخلاقَها وشدَّة اشتغالها بالقرآن والحديث وفنون من العلوم[1]، وقد وقف الحافظ ابن حجر (852 هـ) على نسخة من الكتاب بخطِّ مؤلِّفه أبي حيَّان ومَدَحَهُ بقوله:"وقفتُ عليه بخطِّه وهو كثيرُ الفوائد"وقال:"استطرد إلى أشياءَ كثيرةٍ تشتمل على فوائدَ غزيرةٍ قد لخَّصتها في التذكرة"[2]، ويبدو أنها النُّسخةُ نفسُها التي آلت إلى الحافظ جلال الدين السُّيوطي الذي أكثر النَّقل عنه في كتابه بغية الوعاة في طبقات اللُّغويِّين والنُّحاة. ومن الكتب الصغار ما ينيف على أربعين تصنيفاً وغالبها في القراءات والعربية.

وقد بدأ أبو حيان الغرناطى فى أول أمره ماليكاً ثم تحول إلى القول بالظاهر وكان يقول"محال أن يرجع عن مذهب الظاهر من علق بذهنه ."لكنه لما جاء إلى مصر، وجد أن

[1] انظر: الصفدى، الوافي بالوَفَيات 27/77 – 78؛ ابن حجر، الدُّرَر الكامنة 6/161.

[2] أنظر: الدُّرَر الكامنة 6/161، 61.

المذهب الظاهرى مهجوراً فيها فنظر فى أفضل المذاهب قربا للظاهرية فوجد الشافعى فاستحسنه إلى جانب مذهبه الظاهرى. ومن ثم لم يغير أبو حيان مذهبه إنما حاول أن يتعايش مع طبيعة التعصب التى كانت منتشرة فى وقته، وهى نفسها التى عانى منها ابن برهان الظاهرى، والمقريزى وغيرهما كما وضحناه فى كتابنا تاريخ أهل الظاهر، وفى دراسة أخرى أفردناها لأهل الظاهر فى عصر سلاطين المماليك.

وبخصوص إشكالية قول أبو حيان"بحسب البلدة". فهذا لا يعنى أبداً أن الإمام كان يرى تغاير المذهب حسب حال البلد كلا. بل إنه أراد أن حالة منهجه الظاهرى والعمل به حسب حال البلد التى يحل فيها. وهو لما حل مصر وجد هجراناً للمذهب الظاهرى، ووجد أن الشافعى هو أقرب المذاهب للظاهرية فى عصره، خاصة أن الإمام داود بن على كان فى بداية أمره شافعى المذهب ثم صار ظاهرياً.وكان ابن حزم مالكياً ثم شافعياً ثم ظاهرياً. فبناء على ذلك مال أبوحيان للشافعى وأعجب به لتعزيزه للسنة، فضلاً عن عدم إسرافه فى الرأى والقياس.

على أية حال فإن الأمر عند أبى حيان بشأن إقباله على الشافعية لم يعدو الإعجاب، ومحاولة الجهر بقول أقرب ما يكون إلى الظاهرية.ومن ثم لما سئل عن ظاهريته هل تركها فقال"محال أن يترك الظاهر من علق بذهنه".

وأمر آخر يخص من تعلق بكلمة أبى حيان"بحسب البلدة"على أنه هجر الظاهرية وصار شافعياً نقول له هل مصر كانت شافعية آنذاك ؟ الإجابة قطعاً بالنفى.فنقول له كم مذهب كان وقتها؟ فيجيب قطعاً أنهم كانوا أربعة ؟ فأيهم كان أكثر نفوراً من التقليد والرأى ؟ الشافعى. وأيهم أكثر تعزيزاً للسنة ؟ الشافعى. ثم نسأل من يذهب إلى أن أبا حيان كان شافعياً بناءً على ما سبق. كيف كان حال الظاهرية فى ذلك العصر؟ هل كانوا آمنين أم مضطهدين؟ فلا مفر من أن يجيب بما طرحته المصادر من أن الظاهرية كانوا مضطهدين، وكان ينكل بهم، ويفصلوا من وظائفهم. ثم نسأله أيضا ماذا لو كنت أنت ظاهرياً ثم جئت من بلد أمر الظاهرية فيه فى علو إلى بلد تضطهد الظاهرية هل كنت ستعلن ظاهريتك ؟!!! أم أنك ستحاول أن لا تظهرها بعض الشىء، وتتلمس فى غيرها ما يقاربها ؟ قطعاً سيكون فعله مثل ما فعل أبوحيان الظاهرى رضى الله عنه.

أما ما ذهب إليه شمس الدين الراعي المالكي رحمه الله حيث قال"وحالة أبي حيان معروفة: كان مالكياً ثم شافعياً ثم ظاهرياً ثم الله أعلم بما مات عليه."فهذا باطل وفساد قوله واضح من كلامه هو إذ إن أبا حيان ما أقبل على الشافعية وكتب فيها إلا بعد أن قدم مصر. فقد بدأ مالكيا شأنه شأن كل أندلسى، ثم تحول للظاهرية، وظل هكذا حتى الممات.لكن لما قدم مصر أعجب بالشافعية مع بقائه على ظاهريته.

ومما يؤكد ظاهريته وهو بمصر أن ابن دقيق العيد أنشد قصيدة وكان أبو حيان مواجهاً له وطلب منه تفسيرها... فقال أبو حيان ما وصلت فى الظاهرية إلى هذا الحد؟!([1]) ومن الأدلة على ظاهريته عنايته بفكر ابن حزم حيث اختصر المحلي في كتاب أسماه (الأنور الأجلى في اختصار المحلى)، واعتمد كثيراً من أحكام ابن حزم فى تفسيره ([2]) وقد دفعته ظاهريته إلى تطبيقها على النحو مثله في ذلك مثل ابن مضاء القرطبي حيث اتخذ السماع أساس كل حكم، ولم يقس إلا على ما كثر فيه السماع، وإذا اجتمع عنده السماع والقياس رجح السماع وأخذ به. بل إنه أرجع بعض الاختلاف والتعقيد في المسائل النحوية المعقدة إلى القياس الذى أفسد النحو وعقد دراسته([3]).

وتتضح ظاهريته أكثر فأكثر من خلال دفاعه عن داوود وترجيحه لأقواله وهذا نص قوله فى مسألة لحم الخنزير:"ولحم الخنزير ظاهره أن المحرم منه هو لحمه فقط وقد ذهب إلى ذلك داود رأس الظاهرية فقال المحرم اللحم دون الشحم وقال غيره من سائر العلماء المحرم لحمه وسائر أجزائه وإنما خص اللحم بالذكر والمراد جميع أجزائه لكون اللحم هو معظم ما ينتفع به كما نص على قتل الصيد على المحرم والمراد حظر جميع أفعاله في الصيد وكما نص على ترك البيع يا أَيُّهَا الَّذِينَ ءامَنُواْ إِذَا نُودِىَ لِلصَّلَواةِ لأنه كان أعظم ما كانوا يبتغون به منافعهم فهو أشغل لهم من غيره والمراد جميع الأمور الشاغلة عن الصلاة وقال الزمخشري فإن قلت فما

([1]) الصفدى، الوافى، 134/4.

([2]) Asin placios , Abn hazam , P.318,319 ؛ وانظر: عبدالسميع محمد أحمد، ترجمة أبى حيان بكتابه البحر المحيط، مطبعة كويك حمادة الجريسى، ط1، 1413هـ/1992م، 139/1 ؛ الغلبزورى، المدرسة الظاهرية، ص402-428.

([3]) خديجة الحديثى، أبوحيان النحوى، ص14.

له ذكر لحم الخنزير دون شحمه قلت لأن الشحم داخل في ذكر اللحم بدليل قوله لحم سمين يريدون أنه شحيم انتهى وقولهم هذا ليس بدليل على أن الشحم داخل في ذكر اللحم لأن وصف الشيء بأنه يمازجه شيء آخر لا يدل على أنه مندرج تحت مدلول ذلك الشيء ألا ترى أنك تقول مثلاً رجل لابن أو رجل عالم لا يدل ذلك على أن اللبن أو العلم داخل في ذكر الرجل ولا أن ذكر الرجل مجرداً عن الوصفين يدل عليهما وقال ابن عطية وخص ذكر اللحم من الخنزير ليدل على تحريم عينه ذكي أو لم يذك وليعم الشحم وما هناك من الغضاريف وغيرها وأجمعت الأمة على تحريم شحمه انتهى كلامه وليس كما ذكر لأن ذكر اللحم لا يعم الشحم وما هناك من الغضاريف لأن كلاً من اللحم والشحم وما هناك من غضروف وغيره وليس له اسم يخصه إذ أطلق ذلك الاسم لم يدخل فيه الآخر ولا يدل عليه لا بمطابقه ولا تضمن فإذن تخصيصه بالذكر يدل على تخصيصه بالحكم إذ لو أريد المجموع لدل بلفظ يدل على المجموع، وقوله أجمعت الأمة على تحريم شحمه ليس كما ذكر ألا ترى أن داود لا يحرم إلا ما ذكره الله تعالى وهو اللحم دون الشحم إلا أن يذهب ابن عطية إلى ما يذكر عن أبي المعالي عبد الملك الجويني من أنه لا يعتد في الإجماع بخلاف داود فيكون ذلك عنده إجماعاً وقد اعتد أهل العلم الذين لهم الفهم التام والاجتهاد قبل أن يخلق الجويني بأزمان بخلاف داود ونقلوا أقاويله في كتبهم كما نقلوا أقاويل الأئمة كالأوزاعي وأبي حنيفة ومالك والثوري والشافعي وأحمد ودان بمذهبه وقوله وطريقته ناس وبلاد وقضاة وملوك الأزمان الطويلة ولكنه في عصرنا هذا قد حمل هذا المذهب ولما كان اللحم يتضمن عند مالك الشحم ذهب إلى أنه لو حلف حالف أن لا يأكل لحماً فأكل شحماً أنه يحنث وخالفه أبو حنيفة والشافعي فقالا لا يحنث كما لو حلف أنه لا يأكل شحماً فأكل لحماً وقال تعالى حَرَّمْنَا عَلَيْهِمْ شُحُومَهُمَا والإجماع أن اللحم ليس بمحرم على اليهود فالحق أن كلاً منهما لا يندرج تحت لفظ الآخر[1].

وفى صدر تفسيره يؤكد ظاهريته بقوله"وربما أذكر الدليل إذا كان الحكم غريباً أو خلاف مشهور ما قال معظم الناس، بادئاً بمقتضى الدليل وما دل عليه ظاهر اللفظ، مرجحاً

[1] أنظر: تفسير البحر المحيط 1/662. 663

له لذلك، ما لم يصد عن الظاهر ما يجب إخراجه به، منكباً في الإعراب[1]..

وقد وصف محقق الدر المصون فى علم الكتاب المكنون لابن السمين الحلبي(ت 756هـ) بأنه تفسيره يغلب عليه التفسير الظاهري تأثراً من ابن السمين بشيخه، ومعلوم أن شيخه هو أبو حيان الغرناطى.

ومما سبق يتضح الآتى:

أولاً: أن الأفراد الذين ذكرناهم من الظاهرية بالأندلس فى عصر بنى نصر يؤكدون على استمرار المذهب الظاهرى بعد سقوط دولة الموحدين، ووجود مجموعة من الأتباع يدافعون عنه، ويسعون لنشره بين الناس.

ثانياً: أنه فى إطار الأفراد الثمانية الذين تم العثور عليهم فى المصادر يمكننا أن نزعم أن المذهب الظاهرى ظل معروفاً طيلة القرن السابع الهجرى، والنصف الأول من القرن الثامن الهجرى، ولا ندرى بعد ذلك، حاله لأننا فى إطار المتاح بين أيدينا من مصادر لم نقف على غير من ذكرناهم آنفاً.

ثالثاُ: أن جل من ذكرناهم من الظاهرية الثمانية كانوا من المشاهير إما على مستوى المنصب السياسى كابن صابر القيسى كاتب السلطان، أو كان وزيراً كابن سهل الغرناطى، أو قاضيا كالأشعرى، أو فقيهاً مبرزاً كابن رشيد، وأبى حيانى الغرناطى.

رابعاً: أن من ذكرناهم إما أنهم كانوا من أهل الأندلس وغادروها كابن صابر القيسى، وأبى حيان الغرناطى، وابن سهل، أو أنهم كانوا من المغرب أو غيرها وأتوا للأندلس فى رحلات أو زيارات مثل ابن رشيد وعبدالمهيمن الأشجعى.

خامساً: أن جل من ذكرناهم من أهل الظاهر فى عصر بنى نصر سواء الداخلين إلى الأندلس أو الأندلسيين كان لهم تأثير قوى فى المجتمع الأندلسى، ونجحوا فى تعليم الطلبة وغرس بذور المذهب الظاهرى ومعالمه بينهم.

---

[1] أنظر: البحر المحيط، 103/1.

obeikandl.com